# وقائع المؤتمر الدولي حول
# التطورات الاقتصادية الحديثة وآثارها على
# الاقتصادات العربية

أحمد الكواز

# وقائع المؤتمر الدولي حول
# التطورات الاقتصادية الحديثة وآثارها على الاقتصادات العربية
# (تونس، 3 - 5 يونيو 1998)

عرض :

أحمد الكواز*

انسجاماً مع سعي المعهد العربي للتخطيط بالكويت للتعرف على أهم التطورات الاقتصادية على المستوى الإقليمي والدولي، وانعكاساتها على الأقطار العربية، جاء عقد هذا المؤتمر لمناقشة العديد من المحاور التي تعتبر محلاً لمثل هذه التطورات، وهذه المحاور هي: العولمة والإقليمية والاتفاقيات التجارية الحديثة، أزمة المياه والقضايا البيئية في الوطن العربي، التغير التكنولوجي وثورة المعلومات، والآثار الاقتصادية للعملية السلمية في الشرق الأوسط. وقد تفرع من المحور الأول عدد عن القضايا هي : العولمة والشراكة، ومنظمة التجارة العالمية والوطن العربي، ومنطقة التجارة الحرة العربية.

شارك في أوراق ومناقشات المؤتمر مندوبون عن عدد من المنظمات الإقليمية والدولية هي : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، منظمة التجارة العالمية (WTO)، صندوق النقد العربي، معهد التكنولوجيات الحديثة التابع للأمم المتحدة، والمعهد العربي للتخطيط. كما شارك عدد من الباحثين من مصر، تونس، السعودية، السودان، سوريا، فلسطين، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، هولندا، السويد، لوسوتو، والهند.

وتحاول هذه الورقة أن تقدم عرضاً ملخصاً لأوراق المؤتمر، والبالغ عددها اثنتان وعشرون ورقة، منها أربع أوراق رئيسية .

## المحور الأول : العولمة، والإقليمية، والاتفاقيات التجارية الحديثة:

افتتح المحور الأول بورقة رئيسية أعدها **اسماعيل سراج الدين، جامعة John Hopkins في الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت بعنوان " العولمة، والإقليمية، والأقطار العربية ".** وركزت أطروحة هذه الورقة على ضرورة التعرف إلى الإطار العام الذي يجب أن تعمل في داخله الأقطار العربية في ظل العولمة. فتشجيع الصادرات مع العالم الخارجي لا يمكن أن ينجم عنه آثار إيجابية مستديمة إلاّ من خلال آليات إصلاح داخلية تتضمن : تنمية للموارد البشرية، وعدالة الفرص، والشفافية في الحكم، والطلب المحلي الفعّال، والبيئة المستديمة. وإن أي تساهل في إيجاد الإطار الداخلي الملائم سوف يترتب عليه عدم استقرار اجتماعي تنجم عنه خسائر اقتصادية. في ظل هذه الأطروحة يتناول اسماعيل سراج الدين ضعف الأداء في الوضع الاقتصادي العربي الراهن معتمداً على عروض المؤشرات، لينتقل بعد ذلك إلى تقييم أثر العولمة، باعتبارها ظاهرة تدريجية وليست فجائية، على الأقطار العربية، فيشير إلى أهم معالمها المتجسدة في ثورة المعلومات التي جعلت من رأس المال والتكنولوجيا، وليس العمل، أهم العوامل المتنقلة للإنتاج، موضحاً أن أثر هذه الظاهرة تعمق بعد الاتفاقيات التجارية العالمية الحديثة، وعلى رأسها اتفاقية التجارة العالمية (الاتفاقية في ما بعد). وفي هذا السياق يشير صاحب الورقة إلى بعض الآثار الايجابية لهذه الاتفاقية كما بينتها دراسة لرائد صفدي، من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والآثار السلبية لها مبينة في دراسة لإسحق ديوان وآخرين، من البنك الدولي.

تتطرق الورقة بعد ذلك للبيئة الخارجية للعولمة والإقليمية، وتمييزها بين " الاعتماد المتبادل " و" العولمة ". ويرى سراج الدين المفهوم الأول على أنه علاقات اقتصادية بين دول ذات سيادة تؤدي

---

* منسق المؤتمر، خبير في المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

إلى تعاون اقتصادي كلي. أما المفهوم الثاني، العولمة، فهو مرحلة أكثر تقدماً، تتجسد في انخفاض دور الدولة على السيادة المحلية، وما يترتب على ذلك من تهديد للمؤسسات المحلية من دون إيجاد هيكل عالمي بديل. وهنا تمهد الورقة لضرورة خلق وضع داخلي اقتصادي واجتماعي وسياسي سليم يتعامل مع البيئة الخارجية المتصفة بالعولمة، ويتم ذلك من خلال ما أسماه مقدم الورقة بالإصلاح المستديم ذي التوجه الداخلي. وهذا الإصلاح لا يقتصر على البلدان النامية فحسب بل يشمل حتى بعض البلدان المتقدمة. وقبل استعراض مكونات برنامج الإصلاح المقترح، تطرقت الورقة إلى مدى مصداقية الترتيبات الإقليمية المتضمنة في الاتفاقية ، من خلال المادة الرابعة والعشرين للجات GATT التي تتعامل مع شروط الاتفاقيات الإقليمية بحيث لا تؤدي إلى تدهور شروط نفاذ أطراف ثالثة إلى الأسواق.

ويرى صاحب الورقة أن لحزمة الاصلاح أربعة مكونات : المكون الأول، يتمثل في إصلاح الموارد البشرية ، ويتضمن التعامل مع نمو السكان وقوة العمل اللذين يعتبران تحدياً أساسياً أمام أغلب الأقطار العربية. وتناولت الورقة هذا النمو من وجهتي نظر رأس المال البشري، ورأس المال الاجتماعي. كما أشارت، ضمن مكون الموارد البشرية، إلى أثر العولمة على تنقل العمل وإلى إمكانية إحلال تنقل رأس المال محل تنقل العمالة. إلاّ أن تنقل رأس المال عادة ما يستهدف العمالة الماهرة بغض النظر عن مصدرها، مع احتمال ما تؤديه زيادة عرض العمالة غير الماهرة وتفاقم مشكلة البطالة إلى قبول هذه العمالة لأجر أقل.أما المكون الثاني لحزمة الإصلاح فهو إصلاح المؤسسات المالية. ويرى سراج الدين هنا أن السماح للمواطنين بالاقتراض من الأسواق المالية الدولية، والسماح للأجانب بتملك الأصول المحلية، بدون ضوابط، قد يؤدي إلى عدم استقرار هذه الأسواق، وبخاصة مع محدودية دور الدولة المتوقع في ظل العولمة. ويتجسد المكونان الثالث والرابع لبرنامج الإصلاح الداخلي بشفافية الحكم وعدالة الفرص. وهنا تثير الورقة سؤالاً عن ماهيّة الشروط التي يمكن في ظلها أن تكون الحكومات قادرة على التأقلم مع متطلبات العولمة. وعلى الرغم من الاختلاف الحالي على الدور المناط بالحكومات في ظل العولمة (الاقتصار على تنشيط الأسواق والبعد عن الاستثمار، أو المساهمة في الاستثمار العام لدعم معدل النمو وتوليد العمالة) إلاّ أن الورقة تؤكد على حقائق منها ضرورة التركيز على الشفافية والمحاسبة لنجاح دعم الحكومات للقطاع الخاص ومعدلات النمو، والعمل بنظام أخلاقي قائم على عدالة الفرص. كما أن دور الحكومات يمكن أن يكون اختيارياً مع التركيز على الشفافية لمقاومة الضغوط الخارجية. وتركز الورقة هنا على أنه وعلى الرغم من القناعة بآلية السوق إلاّ أنه لا بد من وجود مجالات لتدخل الدولة، وتستشهد هنا بتجربة دول شرق آسيا.

## القضية الأولى : العولمة والشراكة :

قدمت لتغطية هذه القضية ثلاث أوراق. قدم الورقة الأولى **هـ.إيبيرس H.Ebbers من جامعة Mijenrede بهولندا، بعنوان " التكامل الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا : العوامل المفسرة لنجاح وفشل التكامل الإقليمي "**. واستهدفت هذه الورقة التعرف على ما إذا كان بلد معين مستعداً للتكامل أم لا، وذلك من خلال استخدام ثلاث أدوات تحليلية هي: تحليل العلاقات التجارية الإقليمية واحتساب مقياس للتنوع الإقليمي لأقاليم معينه، وأهمية العوائد من التجارة الخارجية. وقد اعتمدت الورقة تطبيق الأداة الأولى لتوضيح أن حوالي 40% من تجارة المشرق والمغرب العربي هي مع الاتحاد الأوروبي. إلاّ أن مقدم الورقة أبدى تحفظه على هذه الأداة لأنها لاتميز ما بين نمط التجارة الإقليمي Regionalisation، ونمط التجارة الذي يفضل إقليماً تجارياً معيناً Regionalism ، كما أن هذه الأداة لا توفر معلومات عن التجارة الثنائية. لذا عمد إيبيرس إلى تطبيق ما يسمى بمقياس الكثافة التجارية Trade Intensity Index لعدد من المجموعات الفرعية للإقليم العربي (بالمشرق والمغرب)، إلاّ أنه تحفظ، أيضاً، على هذا المقياس لكونه لا يبين آثار التجانس والاختلاف في مستويات التنمية الاقتصادية على التكامل الاقتصادي. ولعلاج هذا التحفظ أوضح صاحب الورقة أنه انتقل لاستخدام أسلوب التحليل الثاني، مقياس التنوع الإقليمي لأقاليم معينه Diversity Index، والذي يعكس تلخيصاً للعوامل المؤثرة على تجانس الأقاليم. وأشارت نتائج هذا المقياس إلى أنه وعلى الرغم من التقارب الحضاري بين الأقطار العربية إلاّ أنه يمكن اعتبارها غير متجانسة وفقاً لنتائج هذا المقياس. وللتعرف الأدق على درجة التبادل التجاري بين الأقطار العربية، استخدم مقدم الورقة مقياس الارتباط الدوري داخل الإقليم، وقد أوضحت النتائج أن أكبر قيم لهذا الارتباط تعتبر منخفضة قياساً بتلك السائدة بين

أعضاء الاتحاد الأوروبي، والنافتا، ودول أمريكا اللاتينية، وجنوب آسيا، وأن هناك درجة ارتباط سالب بين عدد من الأقطار العربية (كمؤشر لعدم التجانس في الهيكل الاقتصادي) مثل حالة مصر والأردن بسبب ارتفاع أهمية القطاع الزراعي في مصر. كما لا حظ وجود ارتباط موجب بين مصر والمغرب بفضل ارتفاع أهمية القطاع الزراعي في كلا الدولتين، وارتباطات موجبة في إقليم المشرق العربي مثل لبنان وسوريا، والأردن. كما يمكن أن مشاهدة ارتباطات موجبة بين أقطار عربية غير واقعة في التجمع الإقليمي الواحد، مثل لبنان والمغرب، وليبيا والإمارات. وفسر مقدم الورقة القيم المنخفضة السلبية للترابطات بأنها تعكس تكاملاً ضعيفاً بين الأقطار العربية المعنية، ويستنتج أخيراً، أن التكامل سيثير بعضاً من المشاكل، وأنه لا بد من توفير شروط لهذا التكامل مثل تحرير التجارة، وزيادة تدفقات الاستثمار المباشر، ودعم الروابط المؤسسية بين الأقطار العربية.

وناقشت الورقة الثانية قضية " العولمة والشراكة " بمساهمة **علي بيّار، من اللجنة الأوروبية European Commission ، بلجيكا، وكانت بعنوان " الاتساع الأوروبي نحو الشرق وآثاره على الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "**. وتهدف هذه الورقة ، من خلال استخدام نموذج توازن عام، إلى بيان أثر دخول دول وسط وشرق أوروبا الشرقية (جمهورية التشيك، سلوفاكيا، بولندا، سلوفانيا، بلغاريا، ورومانيا) في الاتحاد الأوروبي، على دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويتألف هذا النموذج من ثماني أقاليم (وسط وشرق أوروبا، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الاتحاد الأوروبي، منطقة التجارة الحرة الأوروبية، الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد السوفيتي السابق، دول الدخل المرتفع، ودول الدخل المنخفض) ، وعشرة قطاعات اقتصادية. وقد استخدم علي بيّار في الورقة نوعين من المحاكاة : إعتمد النوع الأول على تجانس هيكل الحماية في دول وسط وشرق أوروبا مع نظيره السائد في الاتحاد الأوروبي تجاه بقية أنحاء العالم، وإزالة القيود أمام التجارة الثنائية بين دول وسط وشرق أوروبا مع الاتحاد الأوروبي. أما النوع الثاني من المحاكاة فقد اعتمد على فرض أن دخول دول وسط وشرق أوروبا للاتحاد الأوروبي سيصاحبه سياسات إصلاحية زراعية.وبعد تحديد هذين النوعين من المحاكاة تناولت الورقة التغيرات في النسب المئوية لكميات الصادرات العالمية، وفي النسب المئوية للتجارة الثنائية، وأثر توسع الاتحاد الأوروبي على الإنتاج، والرفاه الإقليمي، وذلك وفقاً لفروض النوعين المشار إليهما من المحاكاة، ولكافة الأقاليم والقطاعات المشار إليها أعلاه. وبناء عليه فقد استنتج مقدم الورقة أن توسع الاتحاد الأوروبي شرقاً سيكون له أثر بسيط على الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولكن ذلك لا يعني بالضرورة عدم الاهتمام بمثل هذا التوسع، حسبما تستدرك الورقة .

وتحذر الورقة أخيراً من التعامل مع نتائج النموذج من خلال فروضه القائمة على المنافسة التامة، حيث أن بعضاً من قطاعات النموذج تعمل، واقعياً، في ظل شروط غير تنافسية، وأن هذه القطاعات يمكن أن تتأثر أكثر بفعل التكامل الإقليمي. كما تنبه الورقة إلى أن النموذج لا يأخذ بنظر الاعتبار تحركات رأس المال الدولية. وتعتبر ذلك خللاً أساسياً لأن توجه الاتحاد الأوروبي شرقاً قد ينتج عنه المزيد من تدفقات رأس المال في دول وسط وشرق أوروبا، وتخفيض تلك التدفقات المتوجهة إلى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

أما الورقة الثالثة في قضية العولمة والمشاركة، فكانت لـ **دي. سباستيان D. Sebastien، منظمة التعاون الأوروبي والتنمية OECD، وبعنوان " التكامل التجاري مع أوروبا وتنويع الصادرات والنمو الاقتصادي في مصر "**. واستهدفت الورقة تقييماً، (من خلال نموذج توازن عام) لاتفاقية الشراكة المصرية - الأوروبية التي تعتبر جزءً من المبادرة الأوروبية للشراكة مع بلدان البحر الأبيض المتوسط، والتي بدأت عام 1991، وذلك للتعرف على نجاح أو فشل هذه الاتفاقية، في تشجيع وتنويع الصادرات المصرية وتعزيز منافستها الخارجية، وما يترتب على ذلك من إعادة تخصيص الموارد بين القطاعات الأكثر إنتاجية، وإعادة توجيه التجارة.

وخدمة لهذا النوع من التقييم عمد سباستيان إلى المحاكاة الساكنة لمستقبل الاقتصاد المصري عام 2010 في ظل: أولاً، إعادة تخصيص الموارد وسياسة استقرار قوية وغياب الشراكة الأوروبية. ثم قام، ثانياً، في ظل الشراكة وما تتضمنه من : إزالة الجانب المصري للقيود الجمركية على الواردات من السلع المصنعة، ومنح أوروبا تسهيلات لدخول السلع المصرية المصنعة للسوق الأوروبي، ليقوم بعد ذلك باحتساب المحاكاة الديناميكية لمستقبل هذا الاقتصاد للعام نفسه، وذلك من خلال تضمين المزايا الديناميكية المتوقعة والمتمثلة في المكاسب المحتملة من الصادرات وما يرتبط بها من إعادة الهيكلة

بسبب التغيرات التكنولوجية، وفي الإنتاجية. وبعد الانتهاء من المحاكاة الساكنة، والديناميكية، تنتقل الورقة لمقارنة أثر الشراكة المصرية - الأوروبية مع أثر جهود التحرير المحلية المصرية مع كافة الفرقاء التجاريين.

اعتمد النموذج المستخدم على بيانات مصفوفة الحسابات الاجتماعية المعتمدة بدورها على جدول المدخلات-المخرجات المصري لعام 1992/1991 والمحدّث عام 1995. وتتكون هذه المصفوفة من 30 قطاعاً ومنتجاً، وقطاع عائلي واحد، وثلاثة قطاعات لرصيد رأس المال، وأربعة أنماط للتجارة (مع الاتحاد الأوروبي، ومع شمال أمريكا، ومع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، ومع بقية أنحاء العالم).

واعتماداً على المعلومات المشار إليها أعلاه، الخاصة بالإطار العام لأساليب المحاكاة ونوعية النموذج المستخدم، احتسبت الورقة السيناريو المرجعي (REF) والذي اهتم بمحاكاة وضع الاقتصاد المصري للفترة 1995-2010 بفرض عدم وجود شراكة، فضلاً عن احتساب أربعة سيناريوهات أخرى قائمة على فرض عمل الشراكة المصرية - الأوروبية. وقام السيناريو الأول (EU1) على أساس تخفيض خطي للتعرفة الجمركية على الواردات من المنتجات الأوروبية. ولا يشمل هذا التخفيض السلع الزراعية، والخدمات، والمشروبات. أما السيناريو الثاني (EU2) فانطلق من تخفيضات السيناريو الأول للتعرفة الجمركية، مع إضافة المساهمات الأوروبية في ظل اتفاقية الشراكة والمتمثلة في زيادة التحويلات الرأسمالية الأوروبية لمصر، وضمان دخول السلع المصرية المصنعة للسوق الأوروبي. في حين استهدف السيناريو الثالث (EU3) تقييم نتائج السيناريو السابق في ظل الوفورات الناجمة عن تشجيع الصادرات. وذلك لغرض أخذ المكاسب الديناميكية، المشار إليها أعلاه، بنظر الاعتبار. أما السيناريو الأخير، الرابع (EUI) فيفترض تطبيق التخفيضات في التعرفة الجمركية على الواردات على الشركاء التجاريين، وذلك بهدف قياس أثر تحول التجارة Trade Diversion.

وبعد الانتهاء من احتساب السيناريو المرجعي، والسيناريوهات الأربعة الأخرى، المشار إليها أعلاه، تضمنت الورقة اختباراً، من خلال النموذج، لأثر تشجيع الصادرات المصرية على مكاسب الإنتاجية الديناميكية. وتنتج هذه المكاسب عن زيادة الحوافز لتقليل التكاليف في بيئة تنافسية، أو/و زيادة الواردات التكنولوجية. وبهدف تقييم مثل هذه المكاسب أضاف النموذج معادلة خاصة بتحديد الوفورات المارشالية الناتجة عن سياسة التوجه للصادرات Marshallian Export-led Externality .

أما أهم نتائج النموذج المترتبة على المنهجية المشار إليها أعلاه فتتجسد بالتالي : (أ) لا يمكن لمصر، في ظل السيناريو المرجعي (ERF)، أن تتمتع بمزايا العولمة، إذ سيتقارب معدل نمو الصادرات مع معدل نمو الواردات في نهاية فترة السيناريو، فضلاً عن أن مصر ستصبح مستورداً صافياً من النفط، مع اتجاه عائدات قناة السويس للانخفاض. (ب) وفقاً للسيناريو (EU1) ستتحسن القدرة التنافسية للسلع المصرية المصنعة بفضل انخفاض أسعار الواردات إلى السوق المصري الناتج بدوره عن إلغاء التعرفة الجمركية على الصادرات الصناعية الأوروبية لمصر، وعن انخفاض أسعار السلع المحلية بفضل انخفاض أسعار مدخلاتها. (جـ) تشهد نتائج السيناريو (EU2) تحسناً أوضح في الرفاه بالرغم من أن إجمالي المكاسب مقارنة بالسيناريو المرجعي (ERF) تبقى منخفضة، وذلك بسبب التركيز هنا على مكاسب إعادة التخصيص الساكنة فقط. (د) وعند إدخال أثر الوفورات، المشار إليها أعلاه، في التحليل الخاص بالسيناريو (EU3)، يبدأ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار العوامل في الارتفاع، ويرتفع معدل نمو الصادرات، وذلك لأن هذا النوع من الوفورات يشجع إعادة تخصيص عوامل الإنتاج، وما ينتج عن ذلك، في حالة مصر، من زيادة في الطلب على العمل في قطاع النسيج على حساب قطاع بقية الخدمات. (هـ) أما نتائج السيناريو (EUI) فهي مشابهة لتلك الخاصة بنتائج السيناريو الأخير (EU3) فضلاً عن تخفيض آخر بأسعار السلع الوسيطة والاستثمارية المستوردة بفعل جهود تحرير الاقتصاد المحلي. إلاّ أنه طالما أن أوروبا هي المصدر الرئيسي للمدخلات الوسيطة فان المكاسب الإضافية الناتجة عن تحرير الاقتصاد المصري تعتبر ضئيلة مقارنة بتكلفة زيادة القدرة التنافسية في مجال السلع النهائية. وأخيراً يُرجح مقدم الورقة نتائج السيناريو (EU3) باعتباره أفضل من السيناريو (EUI)، ليس بفضل الوفورات (حيث أن كلا السيناريوهين يفرضان الوفورات نفسها)، ولكن بفضل سهولة النفاذ للسوق في ظل هذا السيناريو (EU3).

## القضية الثانية : اتفاقية منظمة التجارة العالمية والعالم العربي

نوقشت هذه القضية في ثلاث أوراق. قدم الورقة الأولى **إي. كيسي E.Kessie ، منظمة التجارة العالمية WTO ، بعنوان " البلدان النامية ومنظمة التجارة العالمية : ما الذي تغيّر"؟** وهدفت هذه الورقة إلى بيان أهم التطورات التجارية المتعددة الأطراف الناشئة عن الاتفاقية التي بدأ العمل بها منذ بداية عام 1995، بعد الإشارة إلى خلفية هذه الاتفاقية المتجسدة في اتفاقية الجات GATT لعام 1948. وتشير الورقة إلى أن الفترة التي بدأ العمل بها باتفاقية الجات، منذ إنشائها وحتى عام 1986، شهدت تطورات عدة في هذه الاتفاقية. فقد اتسمت بدايات التطبيق بتحيز أغلب الدول النامية لسياسة إحلال الواردات واعتقادها بعدم جدوى تشجيع الصادرات لأنه سيؤدي إلى تدهور معدلات تبادلها التجاري وتدهور أسعار صادراتها. إلاّ أن هذه السياسة أثبتت عدم جدواها لاحقاً. وعكست الورقة آراء البلدان النامية باتفاقية الجات في الفترات الأولى لعملها بأنها غير مفيدة لغاية منح هذه الاتفاقية للتفصيلات الخاصة بالبلدان النامية والتي انعكست في المادة الثامنه عشر (XVIII) حين تمت ترجمة هذه المعاملة التفضيلية تحت ما يسمى " المساعدة الحكومية للتنمية الاقتصادية". وتوضح الورقة أن هذه المادة تعتبر أول مرونة قانونية للجات لتنفيذ رغبات البلدان النامية، حيث أصبح بإمكانها تطبيق نظام الحصص، وفرض ضرائب جمركية، ومنح هذه البلدان فرصاً أفضل للصادرات، وتمديد فترة تنفيذ التزاماتها الواردة في الجات. أما المرونة القانونية الثانية للجـات تجاه البلدان النامية فتحددها الورقة في إضافة القسم الرابع (IV) من الجات، تحت اسم " التجارة والتنمية "، والذي بدأ العمل به عام 1966. ويختص هذا القسم بإقناع الدول المتقدمة بمنح تفضيلات في مجال التعرفة الجمركية، وغيرها، لصادرات الدول النامية. وترد الورقة سبب عدم نجاح هذا القسم عملياً لعدم وضوح اللغة المستخدمة وغموضها. وقبل انتقال الورقة لعرض تطورات التجارة متعددة الأطراف في ظل جولة أوروغواي، تشير إلى أن أهم تطور حصل على اتفاقية الجات هو المتمثل في " جولة طوكيو " عام 1973 التي حاولت تنظيم استخدام القيود التجارية غير الجمركية من قبل أعضاء الجات. إلاّ أن أغلب ممثلي البلدان النامية لم يساهموا في مناقشات جولة طوكيو إلاّ في مراحلها النهائية.

بعد ذلك تنتقل الورقة لعرض التطورات التي رافقت جولة أوروغواي (1986-1994). وأشارت هنا إلى البيئة الاقتصادية العالمية التي ولدت فيها هذه الجولة من حيث تفاقم المديونية الخارجية، وبدأ الاقتناع بأهمية تشجيع الصادرات بعد نجاح عدد من الدول النامية في ذلك، فضلاً عن بروز التطبيق الفعلي لسياسات الإصلاح الهيكلي التي تصرّ على تنفيذها منظمات التمويل الدولية كشرط لإعادة جدولة الديون. في ظل هذه البيئة، وفي ظل رغبة البلدان النامية بأن يكون لها دور أكبر في نظام التجارة متعدد الأطراف، وفي ظل رغبة الدول المتقدمة بالحدّ من إساءة استخدام المزايا الممنوحة للدول النامية في ظل الجات، وفي ظل فشل جولة طوكيو في المعالجة الشاملة لمشاكل نظام التجارة متعدد الأطراف، وأخيراً، وليس آخراً، في ظل رغبة البلدان النامية بتطبق سياسات الإصلاح الاقتصادي تحت مظلة متعددة الأطراف وليس تحت ضغوطات من دول متقدمة معينه. في ظل جميع هذه الظروف بدأت مفاوضات جادة وبمساهمة حقيقية من البلدان النامية لتشكيل نظام تجارة متعدد الأطراف ليحل محل الجات أو يعالج بعض سلبياتها. وقد تمحض عن جولة الأوروغواي (التي تجسدت في بدء العمل بالاتفاقية منذ الأول من يناير 1995) العديد من النتائج، أجملتها الورقة في : (أ) بروز صفة الإلزام بتطبيق الاتفاقيات الفرعية الواردة تحت الاتفاقية، في حالة العضوية في المنظمة، وليس اختيار بعض من الاتفاقيات كما كان الحال في جولة طوكيو. كما أن الدول تصبح أعضاءً في المنظمة إذا ما قبلت بحرية النفاذ للسوق بالنسبة للسلع والخدمات معاً، الأمر الذي ألغى فعلياً مفهوم المعاملة التفضيلية الواردة في الجـــات. (ب) التزامات النفاذ للأسواق : أعربت كلٌ من البلدان المتقدمة والنامية عن التزامها بتقديم تنازلات لتسهيل مهمة النفاذ . فقد التزمت الدول الأولى بتخفيض تعرفتها الجمركية على وارداتها من البلدان النامية بنسبة 37% بعد التنفيذ الكامل لجولة أوروغواي، والتزمت الدول الأخيرة، النامية، بتخفيض في تعرفتها الجمركية بنسبة (58%) على وارداتها الصناعية من البلدان المتقدمة وفقاً للنظام المعمم للتفضيلات (GPS)، والدولة الأولى بالرعاية (MFN)، في حين كانت هذه النسبة الأخيرة تعادل 5% في جولة طوكيو على الواردات الزراعية والصناعية. كما كان لنجاح الدول النامية في ادخال المنتجات الزراعية في الاتفاقية وتحويل القيود غير الجمركية على هذه المنتجات إلى قيود جمركية، وتخفيض الدول المتقدمة لتعرفتها الجمركية على الواردات من السلع الزراعية بـــ 36% منذ ست سنوات، كان لهذه الإجراءات وغيرها الأثر في تسهيل النفاذ للأسواق أيضاً. (جـ) الإطار المؤسسي

والقانوني : أخذ على الجات ضعف هذا الإطار لذلك سعت الدول نحو التبادل الثنائي، وبالتالي حاولت الاتفاقية تعزيز هذا الإطار من خلال توفير آليات واضحة وقوية لمحاربة الإغراق، ولاستثناءات البلدان النامية، وللإعانات، ولإجراءات التعويض، ولقواعد المنشأ، وتقييم الجمارك. كما عززت إطارها القانوني والمؤسسي من حيث الاتفاق على قواعد جديدة للتجارة والخدمات، والملكية الفكرية، والإجراءات الاستثمارية المرتبطة بالتجارة، وتعزيز قواعد فضّ المنازعات لصالح جميع الدول، وتوفير المساعدات الفنية للتعامل مع قواعد الاتفاقية. (د) بنود المعاملات الخاصة والتفضيلية : لم تحرص البلدان النامية على مثل هذه المعاملات لقناعتها بأن تحرير اقتصاداتها في ظل نظام متعدد الأطراف أفضل من الحصول على معاملة تفضيلية في ظل تبادلات تجارية ثنائية كما كان الحال في فترة الجات. وحصلت بدلاً من ذلك، في ظل الاتفاقية، على ضرورة أخذ الأوضاع الخاصة للبلدان الأخرى بنظر الاعتبار عند وضع سياساتها التجارية، والحصول على فترة أطول لتنفيذ الاتفاقية، والحصول على مساعدة فنية في مجال الاتفاقية الزراعية لخفض القيود. كما منحت الاتفاقية البلدان الأقل نمواً، والنامية، والبلدان في مرحلة التحول، والبلدان المتقدمة، فترات 8 و 5 و 7، و 3 سنوات، تباعاً، للتخلص من الدعم الموجه لسياسة إحلال الواردات، فضلاً عن تسهيلات أخرى.(هـ) البلدان النامية بعد جولة أوروغواي : حصرت الورقة عدداً من المبادرات الحديثة التي تقوم بها منظمة التجارة العالمية لدعم مشاركة الدول النامية في نظام التجارة متعدد الأطراف، منها : اقتراح بإلغاء الرسوم المفروضة على المنتجات ذات الأهمية التصديرية للبلدان الأقل نمواً في حالة عضويتها بالمنظمة، والاتفاق على برنامج متكامل (من خمس نقاط) بالتعاون مع الاونكتاد ومركز التجارة العالمي، لمساعدة البلدان النامية في تشجيع صادراتها. هذا فضلاً عن مبادرة المنظمة الخاصة بـ " الإطار المتكامل للمساعدة الفنية المرتبطة بالتجارة، بما في ذلك بناء القدرات المؤسسية والبشرية، لدعم البلدان الأقل نمواً في مجال أنشطتهم التجارية ".

الورقة الثانية في دراسة هذه القضية المطروحة في المؤتمر، قدمتها **ذكاء الخالدي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بعنوان " التكامل الاقتصادي العربي : المتطلبات والتطبيقات في ظل التغيرات العالمية "** . تتلخص أطروحة هذه الورقة في التعرف على دور التكتلات في الجات وفي الاتفاقية، وهل تتسق التكتلات الاقتصادية العربية مع بنود هذه الاتفاقيات متعددة الأطراف فيما يخص البنود المرتبطة بالاتحادات الجمركية، ومناطق التجارة الحرة. وتناولت هذه الورقة أيضاً متطلبات التكامل الاقتصادي العربي للتأقلم مع التغيرات الاقتصادية العالمية. وبعد أن عرضت الورقة البنود المرتبطة بالتكتلات الإقليمية في الجات، المادة الرابعة والعشرون (XXIV) بشكل خاص، انتقلت إلى بيان مدى تنافسية أو تكاملية اتفاقيات التكامل الإقليمي مع الاتفاقية، وأجابت عن ذلك من خلال الإشارة إلى : المواد الرئيسية للاتفاقيات الإقليمية، والمدى الجغرافي لتطبيق هذه الاتفاقيات. وتبين الورقة، هنا، أن اتفاقيات التكامل الإقليمي تتضمن مستوى أعلى من الالتزامات قياساً بالاتفاقية، وفي ظل هذا المستوى فان الاتفاقية تكمل جهود التحرر الاقتصادي المنجزة على المستوى الإقليمي. أما في الحالة التي تتضمن معها هذه الاتفاقيات مستوى أقل من الالتزامات قياساً بالاتفاقية فان العكس صحيح، أي أن هذه الاتفاقية تعتبر منافساً وليس مكملاً للاتفاقية الإقليمية.

ثم تتطرق الورقة بعد ذلك إلى الأطروحة المهمة وهي الخاصة بالتكتلات الإقليمية العربية ومدى انسجام بنودها مع بنود الاتفاقية في مجال الاتحادات الجمركية، ومناطق التجارة الحرة. وتستشهد، على سبيل المثال، بعدد من المواد الواردة في الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي تحتاج لإعادة نظر لتتسق مع بنود الاتفاقية. وهذه المواد هي المادة الثالثة (حصة الأجانب برأس مال المشروعات)، والمادة الرابعة (حماية المنتجات المحلية)، والمادة السابعة (تنسيق السياسات التجارية)، والمادة الحاديه عشرة (تنسيق السياسات النفطية)، والمادة الثانية عشرة (تنسيق السياسات الصناعية)، والمادة الثالثة عشرة (الدعم المالي للمشروعات المشتركة)، والمادة الخامسة والعشرون (عدم منح أفضلية للدول غير الأعضاء). أما في ما يخص البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية (المنطقة في ما بعد) الكبرى فإن ذكاء الخالدي ترى في ورقتها أن المبدأ الأول من البرنامج، الخاص بتطبيق المعاملة الوطنية على تلك السلع المنتجة ضمن البرنامج فقط، يتناقض مع المادة الرابعة والعشرين (XXIV) من الجات. كما يتناقض المبدأ الثالث من البرنامج، والخاص بالإعفاءات الجمركية الثنائية، مع المادة نفسها

(XXIV). وترى صاحبة الورقة، أيضاً، أنه لا بد من وجود دليل استرشادي لإزالة القيود غير الجمركية على السلع العربية المشمولة بالبرنامج. وذلك لمطالبة الفقرة 5(C) من المادة (XXIV)بمثل هذا الدليل.

أما عند تناولها لأطروحة ضرورة، ومتطلبات التكامل الاقتصادي العربي في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية، فتؤكد الورقة على الحد من التوتر السياسي بين الأقطار العربية، والمساعدة في الاندماج المتدرج مع نظام التجارة الدولية، في حين تحدد الورقة المتطلبات في أن يعمل التكتل الإقليمي كإطار لتكامل الأقطار العربية، وفي تنسيق السياسة الإنتاجية بين الأقطار العربية المتكاملة من خلال تطبيق المزايا النسبية لكل قطر عربي، والوصول إلى آلية تعويض ملائمة في حالة الأقطار التي يستوجب تخليها عن بعض من الصناعات بهدف إعادة تخصيص الموارد، والمتطلب الأخير هو ألاّ يقتصر هدف التكتل الاقتصادي العربي على تشجيع التجارة بحد ذاتها، بل دعم الإنتاج والإنتاجية.

وقدم الورقة الأخيرة لمعالجة قضية " العولمة والشراكة " **حسين عبدالله، مستشار نفطي مستقل، ودارت طروحاتها حول " أثر الجات على عوائد النفط العربية "**، وقد سعى عبدالله إلى بيان دور النفط في اتفاقية الجات، منطلقاً من الاعتقاد بأن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نجحت في إستبعاد النفط من اتفاقية الجات لضمان حريتها بفرض ضرائب على الواردات النفطية المكررة لتمويل الانفاق على نفقات بناء الطرق والصيانة ولتمويل الخزانة العامة، ولدعم صناعات الفحم.

ويرى مقدم الورقة أن أحد الأسباب وراء انخفاض أسعار النفط عام 1986 مرتبط بالجات، مشيراً إلى أن الجات تتهم أعضاء الاوبك بتشكيل كارتل نفطي وهو الأمر الذي حدى بالكونغرس الأميركي إلى الموافقة على إجراءات مضاده لهؤلاء الأعضاء من خلال تجميد تمتعهم بمزايا نظام التفضيل المعمم (GSP). وهو الأمر الذي اضطر أوبك إلى التخلي عن سياسة السعر الثابت عام 1986 وتعويم الأسعار النفطية ومن ثم انخفاضها. وتدافع الورقة عن موقف الأوبك الخاص بالتسعير وذلك من منطلق المادة (20) في الجات، التي تخول الحكومات إتخاذ الاجراءات الضرورية للمحافظة على مواردها الطبيعية واحتياطاتها القابلة للنفاذ، وهو الأمر الذي يجب أن ينفي صفة الكارتل عن منظمة الأوبك، لأن تحديدها للأسعار يعكس رغبتها في المحافظة على مواردها الطبيعية، وليس من منطلق احتكاري. وتثير الورقة، هنا، سؤالاً مشروعاً في كيفية اعتبار منظمة أوبك ككارتل في ظل اتجاه أسعار النفط في بداية الثمانينات للانخفاض إلى حد الصدمة عام 1986؟.

بعد ذلك تنتقل الورقة إلى تأكيد حاجة العالم مستقبلاً للنفط العربي بسبب التوقعات المرتفعة لمعدل النمو الاقتصادي العالمي، ومستويات الأنشطة الاقتصادية باعتبارهما أهم محددات الطلب على النفط، مع الاعتقاد بأن هناك اتجاهاً لارتفاع أسعار النفط في ظل الاتفاقية، وأنه لابد من التنسيق والتعاون العربي لتجنب الآثار السلبية لهذه الاتفاقية، وإلاّ فان تآكل الأسعار سيستمر كما كان الحال في ظل الجات.

وفي ظل توقعات زيادة الطلب على النفط، والمستمدة من تقديرات وكالة الطاقة العالمية، يوصي حسين عبدالله في ورقته بالسعي لزيادة الطاقة الإنتاجية لاستيعاب هذه الزيادة. ويقترح الاستفادة من مساهمات الشركات المتعددة الجنسية في تمويل جزء من هذه الزيادة لعدم قدرة البلدان المنتجة للنفط على تمويل الاحتياجات المالية كافة، والتي قدرتها الورقة بـ 260 بليون دولار لغاية عام 2010 .وتشير الورقة، في هذا المجال، إلى أن هذه الحاجة لخدمات الشركات المتعددة الجنسية المالية هي التي دعت الدول الصناعية إلى الإصرار على أن تشمل الاتفاقية بنوداً تمنح شركاتها معاملة الشركات الوطنية. وتدعو الورقة أخيراً إلى إنشاء مركز بحوث عربي لتوفير المعلومات اللازمة للتعامل مع الاتفاقية.

## قضية منطقة التجارة الحرة العربية

عرضت لمناقشة هذه القضية ثلاث أوراق. الورقة الأولى قدمها **ناطق السكوتي، غرفة تجارة وصناعة الكويت، وكانت بعنوان " منطقة التجارة الحرة العربية : الإمكانيات والآثار "**. وتهدف هذه الورقة لعرض الخلفية التاريخية للتبادل التجاري والاقتصادي العربي ضمن الجامعة العربية، وبيان الإطار العام القانوني والمؤسسي للمنطقة وأهم أهدافها، مع الإشارة لوجهة نظر رجال الأعمال العرب

بخصوص هذه المنطقة. ويعود السكوتي هنا إلى التاريخ، موضحاً أن التبادل التجاري العربي-العربي كان منتعشاً في ظل الإمبراطورية العثمانية إلاّ أنه بدأ يتدهور بعد انهيار هذه الإمبراطورية بفعل فرض الجمارك على منتجاتها وبفعل غزو السلع البريطانية. وعلى الرغم من محاولات تحسين هذا التبادل، منذ إنشاء الجامعة أواسط الخمسينات، إلاّ أنه لم يتحسن إلى المستوى المطلوب بفعل أسباب سياسية أساساً. ومن ضمن هذه المحاولات " اتفاقية تسهيل وتشجيع التبادل التجاري ما بين الأقطار العربية لعام 1981 " والتي تعتبر المظلة القانونية والمؤسسية للمنطقة. وترى الورقة أن هذه الاتفاقية، ذات المواد الأربع والعشرين، لم تحقق نتائج ملموسة خلال الفترة 1981-1995.

بعد ذلك تتفرغ الورقة لعرض الهيكل التنظيمي للمنطقة، وأثر ذلك في التبادل التجاري والاستثمار، ثم تبرز أهم النقاط التي تهم العاملين، رجال الأعمال أساساً، في مجال المنطقة. ومن هذه النقاط ما يلي: (أ) ضرورة التخلص من القيود غير الجمركية. (ب) المعالجة الخاصة لإزالة القيود الجمركية على السلع الزراعية والتي اشترطت المادة (6) من اتفاقية المنطقة ازالتها. (جـ) لم تفرد اتفاقية المنطقة آلية لفضّ المنازعات إلاّ أنها تحيلها إلى " لجنة التنفيذ والمتابعة " التي تعتمد قواعد الجات والاتفاقية في هذا الشأن. (د) العلاقة مع المنظمة، وعدم وجود اجماع على آليتها. (هـ) أهمية النظرة الجادة لتحديد تعرفة جمركية موحدة للمنطقة تجاه العالم الخارجي. (و) عدم إشارة اتفاقية المنطقة لكيفية التعامل مع الأقطار العربية الأقل نمواً. (ز) الحاجة لوضع قواعد تفضيلية وغير تفضيلية للمنشأ. (ح) تبين الورقة في مجال تجارة الخدمات أن الأقطار العربية الأعضاء وغير الأعضاء في اتفاقية المنطقة، قد تتأثر عندما تطبق الأقطار العربية الأعضاء في الاتفاقية بنود الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات (GATS)، والاتفاقية العامة للنواحي المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية TRIPs، وذلك من خلال تطبيق الأقطار العربية الأعضاء في الاتفاقية مبادئ الدول الأولى بالرعاية (MFN)، ومبدأ الرعاية الوطنية (NT) في تجارة خدماتهم. (ط) في ظل شعور مؤسسي اتفاقية المنطقة بتواضع الإنجاز فقد تم الاتفاق مؤخراً على ترشيح أربع إلى خمس دول أعضاء لمعالجة واقتراح السبل للتغلب على القيود الجمركية وغير الجمركية، بأمل تشجيع الأقطار العربية غير الأعضاء في الاتفاقية. (ي) دور القطاع الخاص في متابعة عمل اتفاقية المنطقة، وذلك من خلال تقديم اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية العربية تقارير تعكس وجهة نظر رجال الأعمال العرب بخصوص المشاكل التي تواجههم عملياً في التعامل مع اتفاقية المنطقة. وأخيراً، تشير الورقة إلى دور المناطق الحرة Duty Free Zones العربية في المنطقة. وتورد أنه ليس هناك اجماع حول ما إذا كانت منتجات هذه المناطق تستحق المعاملة التفضيلية أم لا، مع العلم أن اتفاقية المنطقة ترفض مثل هذه المعاملة، في حين أن لإمارة دبي وجهة نظر مختلفة. وفي هذا السياق قامت الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتمويل دراستين استشاريتين لتحديد كيفية معاملة هذه المنتجات. وفي الوقت الذي أشارت نتائج الدراسة الأولى، التي أنجزها مكتب أجنبي، إلى أنه يجب معاملة منتجات المنطقة الحرة، جبل علي على وجه التحديد، باعتبارها منتجات محلية وبالتالي تخضع لمعاملة تفضيلية، رأت الدراسة الثانية، التي أنجزها صندوق النقد الدولي من دون دراسة ميدانية، أن منتجات جبل علي يجب أن تعامل كمنتجات أجنبية وبالتالي لا تخضع لأي معاملة تفضيلية، مع العلم أن هناك عدد من الأقطار العربية الأعضاء في المنطقة ممن تعتمد على معيار ومكان تواجد المنطقة الحرة كأساس لتحديد المنشأ وبالتالي المعاملة التفضيلية. وترى الورقة، أخيراً، أنه لا بد من المرونة في هذا المجال بهدف جذب الاستثمار الأجنبي.

الورقة الثانية المهتمة بموضوع " المنطقة " هي ورقة **عماد الامام وعادل عبدالله، المعهد العربي للتخطيط، بعنوان " التجارة العربية البينية واحتمال نجاح منطقة التجارة الحرة العربية ".** وتهدف هذه الورقة، من خلال استخدام معادلة للانحدار المتعدد، لبيان أهم الأسباب المؤثرة على التبادل التجاري العربي - العربي. وتحاول هذه الورقة، بالاعتماد على نتائج معادلة الانحدار، ومعلومات أخرى، اختبار إمكانية زيادة هذا النوع من التبادل في ظل جهود تحرير الاقتصادات العربية تحت مظلة المنطقة. وبناءً على ذلك تم ترشيح عدد من السلع الأكثر حظاً للتبادل، فضلاً عن ترشيح عدد من البلدان الأكثر حظاً للاستفادة من جهود التحرير الاقتصادي.

وبعد أن عرضت الورقة لأهم معالم التجارة الخارجية العربية، من خلال بيان محطات الصادرات والواردات العربية، ومعامل تركز الصادرات العربية، ومن خلال احتساب معامل المزايا النسبية للأقطار العربية كافة، حددت معالم النموذج المستخدم، صيغة لوغاريتمية خطية، لتقدير تدفقات

الواردات الثنائية بين الأقطار العربية خلال الفترة (1984-1995)، وذلك بهدف - كما أشرنا- تفسير ضعف التبادل التجاري للعربي-العربي. ويتمثل المتغير التابع في المعادلة المستخدمة في تدفق الواردات من بلد عربي لآخر. أما المتغيرات المستقلة فتتمثل في أحد عشر متغيراً (منها أربعة وهمية) هي : الناتج القومي الإجمالي، متوسط دخل الفرد، المسافة بين عاصمتي التبادل التجاري، التفاوت في متوسط حصة الفرد في الناتج القومي الإجمالي بين بلدي التبادل التجاري، العلاقة بين هيكلي الصادرات والواردات في بلدي التبادل التجاري، معدل تركز الصادرات، وتدفقات الواردات في الاتجاه المعاكس لتدفق المتغير التابع. أما المتغيرات الوهمية فتعكس احتمالات وجود حدود مشتركة بين بلدي التبادل، أو احتمال عضويتهما في تكتل إقليمي معين، أو احتمال وجود توتر سياسي أو إغلاق للحدود، وأخيراً ما إذا كان بلدا التبادل من الموقعين على اتفاقية تسهيل التبادل التجاري العربي لعام 1981.

ونظراً لأن أثر التغيرات الخارجية على التدفق التجاري يختلف من سلعة لأخرى، فقد احتسبت الورقة نتائج النموذج عـلى ثـلاثة مستويات هي : إجمالي السلع، والسلع غير النفطية، ولمجموعات السلع حسب تصنيف التجارة الدولية القياسي التابع للأمم المتحدة (SITC).

وبناءً على ذلك توصل الامام وعبدالله إلى عدد من النتائج للفترة (1984-1995). فعلى مستوى مجموع السلع، تبين أن أغلب المتغيرات المستقلة ذات دلالة، وبالإشارة المتوقعة، مع عدم أهمية اتفاقية تسهيل التبادل التجاري في تشجيع العلاقات التجارية العربية، ومع عدم إمكانية الأقطار العربية بتحويل إمكانياتها التصديرية إلى واقع فعلي. أما على مستوى السلع غير النفطية فتعتبر النتائج متشابهة إلى حد كبير مع نتائج مجموعة السلع، مع إشارة إلى عدم مساهمة العضوية في مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية، أو الاتحاد المغاربي، في دعم التبادل التجاري العربي. وفي ما يتعلق بمجموعات السلع حسب تصنيف SITC (عشر مجموعات سلعية) فقد أشارت نتائج الورقة إلى دلالة المتغيرات المستقلة ما عدا متغيرات الهيكل الاقتصادي، ووجود حدود مشتركة، واتفاقية تسهيل التبادل التجاري العربي. وتخلص الورقة في هذا السياق إلى أن أهم المتغيرات تأثيراً على التجارة البيئية هي الاختلافات السياسية والمسافة أو تكلفة الشحن.

وعند محاولة مقدمي الورقة لاختبار التبادل التجاري العربي - العربي مستقبلاً، قاما بدراسة هيكل صادرات الأقطار العربية ومقارنته مع هيكل وارداتها بالاعتماد على مقياس جيب التمام COSINE (الذي يقيس الزاوية ما بين متجه الصادرات للبلد i ومتجه واردات البلد j)، وبالاعتماد، أيضاً، على مقياس الميزة النسبية المشار إليه أعلاه. وبناء على ذلك، قام الامام وعبدالله باحتساب قيم جيوب التمام لأقطار مختارة في علاقتها مع بقية الأقطار. وأوضحت النتائج أن هناك تبايناً نسبياً بين الأقطار العربية المختارة. فقد حققت جيوب التمام لأقطار مثل الكويت وعمان ومصر وتونس والمغرب، قيماً مرتفعة، الأمر الذي يعكس الإمكانيات التجارية المشجعة. كما لاحظ صاحب الورقة أن هذه الأقطار تتميز بتنوع تصديري نسبي أفضل من الأقطار العربية الأخرى، كما أنها تتمتع بمرتبة متقدمة في مجال مقياس الميزة النسبية. وهو الأمر الذي يساعد في ترشيح هذه الأقطار للاستفادة الأكبر من المنطقة، حسب رأي الورقة. وقام الامام وعبدالله بعد ذلك، باحتساب جيوب التمام لعدد من الأقطار العربية ثنائياً. وتبين هنا، على سبيل المثال، أن للجزائر والأردن وعمان وقطر إمكانيات كبيرة للتصدير إلى المغرب، والبحرين والكويت إلى السعودية، ومصر والمغرب إلى تونس، وتونس إلى الكويت.

وبعد الاشارة لعدد من المحددات التحليلية أوصى مقدما الورقة، أخيراً، بأهمية فصل السياسة عن العلاقات الاقتصادية العربية من خلال تقليص دور الدولة في أمور التجارة الخارجية، وكذلك بأهمية تطوير خطوط النقل بين مختلف الأقطار العربية، فضلاً عن النهوض بهذا القطاع. كما أوصيا بأهمية تحديد أثر نفاذ المنتجات العربية للأسواق تحت مظلة الاتفاقية، والشراكة الأوروبية، على احتمالات نجاح المنطقة. ذلك لأن حرية النفاذ للأسواق التي توفرها الاتفاقية قد يترتب عليها ابتعاد المنتجات العربية عن الأسواق العربية .

وتعتبر ورقة **جميل طاهر، من المعهد العربي للتخطيط سابقاً(الأوابك حالياً)، وهي بعنوان " المناطق الاقتصادية الحرة في الأقطار العربية في ظل ترتيبات المناطق التجارية الحرة، واتفاقية منظمة التجارة العالمية: الاتجاهات والمستقبل "**، الورقة الأخيرة في موضوع " منطقة التجارة الحرة العربية ". تهدف هذه الورقة إلى دراسة المناطق الاقتصادية الحرة في الأقطار العربية وأدائها من حيث الصادرات والاستثمار والعمالة وغيرها، ثم تقييم دور هذه المناطق في ظل المنطقة التي بدأ العمل بها

في الأول من يناير 1998 وفي ظل اتفاقية الجات والاتفاقية، بهدف معرفة ما إذا كانت هذه المناطق تمثل مشكلة للمنطقة وكيفية التعامل مع هذه المشكلة. وفي سبيل تبيان ذلك، قام طاهر بمسح المناطق الاقتصادية الحرة العربية العاملة فعلاً في كل من مصر، والأردن، وسوريا، والامارات، ولبنان، والمغرب، وتونس، وجيبوتي، واليمن، وتلك التي في طور التنفيذ في كل من الكويت وقطر والبحرين والامارات والسودان، ثم انتقل إلى تقييم هذه المناطق الاستثمارية من حيث جذب الاستثمارات الخارجية، وتوسيع فرص الصادرات وعوائد العملة الأجنبية، وايجاد فرص للعمل، وتأثيرات أخرى.

وتشير الورقة، على سبيل المثال، إلى أن حجم الاستثمار الخاص في المناطق الحرة في مصر وصل خلال الفترة 1975-1995 إلى 2353 مليون جنيه مصري، في حين وصل هذا الحجم في الأردن إلى 49695 مليون دينار أردني عام 1994. أما قيمة صادرات المناطق الحرة في مصر خلال الفترة 1984-1993 فقد وصلت إلى 698.9 مليون دولار، في حين بلغت هذه القيمة 127.3 مليون ليره سوريه في عام 1997، أما في الأردن فقد وصلت قيمة صادرات هذه المناطق إلى 29.1 مليون دينار عام 1993 .

ثم تعرضت الورقة لبيئة المناطق الاقتصادية الحرة في ظل الاتفاقية، ومنطقة التجارة الحرة العربية. وهنا أشارت إلى المادة الرابعة والعشرين (XXIV) من اتفاقية الجات التي اهتمت بانشاء الاتحادات الجمركية والمناطق الحرة، وإلى المادة الرابعة عشرة (XIV) التي اشترطت فترة تحول أمدها عشر سنوات من منطقة التجارة إلى الاتحاد الجمركي.

وفي ظل قرار مؤتمر القمة العربية في يونيو 1996 بانشاء المنطقة خلال عشر سنوات تبدأ من أول يناير 1998، فقد تبنت هذه المنطقة فترة الامهال الخاصة (عشر سنوات المشار إليها أعلاه) والواردة في المبدأ الرابع من اتفاقية الجات، كما تبنت قواعد المنشأ، واجراءات الأمن والسلامة، والشفافية وتبادل المعلومات فضلاً عن الاجراءات التجارية والاتفاقيات. كما راعت القواعد الفنية الخاصة بالاغراق، والاعانات، وعجز ميزان المدفوعات، ورسوم الجمارك، التي أكدتها اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

وعرضت الورقة لأهم الاختلافات بين الأقطار العربية الأعضاء في المنطقة في شأن الغاء التعرفه الجمركية على منتجات المنطقة، وعدم تحديد زمن مرجعي لتخفيض الرسوم الجمركية، ورغبة عدد من الدول بمنع دخول المنتجات الزراعية لبعض البلدان خلال فترة معينة من السنة لحماية الموسم (الأجندة الزراعية)، ورفض عدد من الأقطار العربية التمييز بين بلدان عربية نامية، وأقل نمواً في مجال فترة السماح (المستمدة من اتفاقيات المنظمة).

وأخيراً تطرقت الورقة لمستقبل المناطق الاقتصادية الحرة في ظل المنطقة. وهنا أشارت إلى المشكلة المحورية المتمثلة في ما إذا كان للمصانع الواقعة في المناطق الاقتصادية الحرة المزايا التي تتمتع بها مصانع الأسواق المحلية للأقطار العربية الأعضاء في المنطقة (انظر ملخص ورقة ناطق السكوتي من غرفة تجارة وصناعة الكويت، أعلاه). حيث لازالت هذه المشكلة محل نظر المعنيين. ويترتب على هذه المشكلة ما إذا كان يجوز اعفاء المواد الأولية المستورده من خارج المنطقة من الرسوم الجمركية إذا كانت هذه المواد ستستخدم في انتاج سلع محلية تتجه إلى أعضاء آخرين في المنطقة. والنقطة الأهم هنا، كما تشير الورقة، هي ما إذا كان بامكان شركة متمتعة بالاعفاء من دفع الرسوم ان تبيع منتجاتها للسوق المحلي في داخل المنطقة من دون دفع جمارك، وليس ما اذا كانت الشركة متوطنة في داخل أو خارج المنطقة الحرة.وبعد أن تستشهد الورقة بتجارب الدول الأخرى، الآسيوية والأوروبية ومجلس التعاون، في معالجة المشاكل المشار إليها أعلاه تستخلص بديلين للمعالجة هما : (أ) معالجة المناطق الاقتصادية الحرة وكأنها تقع خارج منطقة التجارة الحرة، وفي هذه الحالة يتم فرض جمارك على منتجاتها عندما تباع في الأسواق المحلية. (ب) أن يتم دفع الجمارك على واردات مصانع المناطق الحرة من المواد الأولية من الخارج، وليس على منتجاتها النهائية كما هو الحال في (أ)، أي أنه سيتم دفع الرسوم على مبيعات الشركات على أساس القيم المضافة المتوفرة في المناطق الحرة ودرجة التصنيع. وفي هذه الحالة يتم استبعاد المواد غير المستوردة (ذات المنشأ المحلي) من الجمارك. ويحبذ جميل طاهر البديل (ب) لوجود معاملة تفضيلية للشركات المتوطنه داخل المناطق الحرة على تلك المتوطنه خارجها، كما يمكن للشركات الأولى أن تصدر جزءً من انتاجها للسوق المحلي والاقليمي بعد دفع الجمارك، مع العلم أن الجامعة العربية اشترطت أن تتولد نسبة لا تقل عن 40% من

القيم المضافة في المناطق الحرة لمعاملة منتجاتها كمنتجات ذات منشأ محلي.
وختاماً يرى طاهر أن هذه المناطق الحرة ستفقد أهميتها عندما تتحرر الأقطار العربية اقتصادياً بالكامل، وان المجال الذي تقترحه الورقة لاثبات القدرة التنافسية هو في في نوعية الخدمات المقدمة لهذه المناطق.

# المحور الثاني : أزمة المياه والقضايا البيئية في الأقطار العربية :

عرضت في هذا المحور ست أوراق، بدأت بالورقة الرئيسية **لمعدّها عاطف قبرصي، جامعة McMaster، كندا، بعنوان " أزمة المياه، والبيئة، والتنمية المستديمة في العالم العربي "** وتهدف هذه الورقة إلى بيان الأوضاع المائية في المنطقة العربية، مع الإشارة إلى أهم الأزمات المائية العربية، وبعض المقترحات لحل هذه الأزمات، وعلاقة ذلك بالتنمية المستديمة. وخدمة لذلك تبدأ الورقة ببيان الوضع المائي العربي الحرج من خلال الاشارة إلى عدد من المؤشرات، منها : عدم تناسب التركيز السكاني، استيعاب المنطقة العربية لـ 5% من سكان العالم والموارد المائية، امتلاك المنطقة لأقل من 1 % من المياه العذبة القابلة للتجديد، وانخفاض متوسط حصة الفرد العربي من المياه من 3300 متر مكعب في عام 1960 إلى 1250 متر مكعب عام 1995، والذي يمثل أقل متوسط بالعالم.
بعد ذلك تشير الورقة إلى النزاع المائي العربي الاسرائيلي، كأزمة مياه اولى، ومصادر هذا النزاع المتمثل، على سبيل المثال، في سيطرة اسرائيل على منابع نهر الأردن الواقعة شمال اسرائيل، وفي الجولان المحتل، وفي الجنوب اللبناني المحتل، وسيطرة اسرائيل على أغلب مياه حوض الأردن بعدما كانت تسيطر على 3% فقط منه قبل عام 1967، وسحبها ما يعادل 70-100 مليون متر مكعب من نهر اليرموك، وما يعادل 1.5 مليون متر مكعب من بحيرة طبريا، فضلاً عن استخدام اسرائيل لحوالي 85% من المياه الجوفية للضفة الغربية (مايعادل 25.3 % من حاجة اسرائيل للمياه)، وعدم تمكن الأردن وسوريا من استخدام حقوقهما المائية في نهر اليرموك، وتحويل اسرائيل مياه نهر الوزاني في جنوب لبنان والسيطرة الكاملة على نهر الحاصباني اللبناني. كما تعاني المياه الجوفية الساحلية في غزة، المصدر الرئيسي للمياه، من درجة ملوحة عالية جداً.أما عن متوسط استهلاك الفرد من المياه في اسرائيل فنجده يبلغ (370 ) متر مكعب في السنة، في حين يتراوح هذا الرقم مابين 107-156 متر مكعب بالنسبة لمتوسط استهلاك الفلسطيني، ويصل إلى مابين 640-1480 متر مكعب في السنة بالنسبة للمستوطنين اليهود.
أما عند تطرق الورقة للأزمة المائية التركية - السورية - العراقية، باعتبارها أزمة مياه ثانية، فتشير إلى سد أتاتورك الذي افتتح في يوليو 1992 والذي يتضمن انشاء حوالي 22 سداً على نهري الفرات ودجله، مع العلم أن مياه النهرين تمثل 28% من عرض المياه التركي، و40% من عرض المياه السورية، و80% من عرض المياه العراقية. وتعتقد الورقة أن هناك آثاراً سلبية لهذا السدّ وتحديداً على امكانيات استمرار تدفق الكمية نفسها لسوريا (500 متر مكعب بالثانيه)، كما أن نوعية المياه ستتغير، فقد بدأ العراق يعاني من ارتفاع درجة ملوحة المياه المتدفقة من تركيا وخصوصاً في منطقة البصرة حيث فقدت بعض الأراضي الزراعية بسبب الملوحة المرتفعة، هذا فضلاً عن الاستغلال السياسي لهذا السد من حيث استخدامه كوسيلة ضغط على سوريا في شأن الخلاف التركي/السوري حول بعض القضايا السياسية. وتورد الورقة بعد ذلك بعض من المشاكل المائية العربية الأخرى .
وكأحد الحلول المقترحة لحل الخلاف النهائي بين العرب واسرائيل، أشارت الورقة إلى نموذج نظام تخصيص المياه (WAS) الذي بدأ العمل منذ عام 1994 في مدرسة كنيدي في جامعة هارفرد، والذي ساهم فيه كاتب الورقة في مراحله الأولى، كمستشار للفريق الفلسطيني، إلاّ أنه انسحب بسبب عدم أخذ انتقاداته في النموذج.
وأخيراً، تتطرق الورقة إلى ما تصفه بظاهرة " المرض العربي "، المتجسدة في عدد من المؤشرات، منها اعتماد بعض الأقطار العربية بشكل مباشر على مورد قابل للنضوب، أي النفط، واعتماد البعض الآخر على هذا المورد بشكل غير مباشر، وما ترتب على ذلك من جعل عملية الانتاج

عبارة عن تآكل لرأس المال الطبيعي العربي. وبالتالي، فان ما يعرف بمعدل الادخار المرتفع في الأقطار العربية ذات الفائض ما هو إلاّ معدل ادخار سالب بالمعنى الأصلي للادخار Genuine Saving ، حسب تعبير البنك الدولي، لأن هذا الادخار قائم على تآكل الثروة والأصول الطبيعية، أي أنه غير مستديم.

ويعتقد كاتب الورقة أن مفهوم الادخار الأصلي (الادخار الصافي-استنفاذ الموارد والأضرار البيئية)الذي يعادل قيمة الريوع على استخراج الأصول غير القابلة للتجديد، يصلح أن يكون مؤشراً لدرجة استدامة اقتصاد معين. وبالاعتماد على اسهامات أحد تقارير البنك الدولي التي أعدها Atkinson و Pearce عام 1993، استشهدعاطف قبرصي بحالة تونس حيث وصل هذا النوع من الادخار إلى قيم سلبية في النصف الأول من الثمانينات. كما استشهد بمستوى هذا الادخار اقليمياً، إذ تبين أن اقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يتميزان بأقل قيمة لهذا الادخار، خلال الفترة 1970-1993، وقد تراوحت بين (5%-10%) بالسالب. ومع تحفظ قبرصي على بعض أسس الاحتساب، إلاّ أنه يتفق في أن التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية ليست مستديمة، ويرى أنه لا بد من ضغط الاستهلاك ليتسق مع الدخل المستديم (الدخل الهيكسي Hicksian Income)، أو لابد من زيادة الاستثمار في أشكال الثروة، بحيث تكون القيمة الحالية الصافية لهذا الاستثمار مساوية لقيمة احتياجات النفط المستنفده والتآكل البيئي.

الورقة الثانية التي أعدها **دي جونغ De Jong، مستشار مستقل في شؤون المياه، هولندا، بعنوان " ادارة المياه كاستجابة لأزمة المياه "** بينت أهمية الادارة السليمة لمنع الوصول لأزمة مياه. وفي هذا الصدد تميز الورقة بين " ادارة الموارد المائية " و " وادارة القطاع المائي ". وفي حين تهتم الأداة الأولى بالجانب المادي للمياه وما يتطلبه من سيطرة هندسية وعلمية سليمة لزيادة العرض المائي أو خفض الاستخدام المائي، تهتم الادارة الثانية بالسيطرة على الوظائف التي تتعامل مع المياه. وطالما ان العاملين يتجسدان في " مؤسسات " فان هذه النوعية من الادارة ترتبط ارتباطاً وثيقاً باعادة تأهيل المؤسسات. وتهتم الورقة بالنوعية الثانية من الإدارة، أي إدارة القطاع المائي. وهي تحدد وظائف القطاع المائي بثلاث: الموارد، والاستخدامات، والبيئة. ثم تتناول مفهوم أزمة المياه وتعطي وزناً أكبر لجانب الطلب على المياه كمحدد أساسي للأزمة، وتقسم هذا الطلب إلى : مباشر يتمثل في الاستخدام المحلي الطبيعي، والذي لا يتعدى عادة 10% من العرض المائي، وغير مباشر، ويتمثل في الاستخدام الزراعي والصناعي والتجاري والقطاعات الأخرى والفاقد بأنواعه المختلفة. وتؤكد الورقة هنا على أن النمو السكاني هو المسؤول الأول عن الطلب المباشر وغير المباشر على المياه.

ويحاول De Jong التوسع في نوعي الادارة المشار إليهما أعلاه. وعند تناوله لمفهوم " ادارة الموارد المائية "، يقسم هذه الإدارة إلى : إدارة العرض المائي وإدارة الطلب المائي و اعادة تخصيص المياه. أما عند تناوله لإدارة القطاع المائي فإنه يعرض لهذا الجانب من حيث الاطار القانوني، والاطار المؤسسي.

وأخيراً تعرض الورقة عدداً من الدروس المستفادة، تحددها في: (أ) الاطار الشامل، وهنا لايحبذ De Jong انشاء جهاز شامل مسؤول عن جميع الفعاليات المائية لعدم تمكنه من تناول التفاصيل والخصوصيات لكل مكون من مكونات العرض والطلب المائي. ويقترح بدلاً من ذلك انشاء " مجلس وطني للمياه " يتكون من ممثلين عن جميع المؤسسات القطاعية المائية. (ب) النظرية والتطبيق : وهنا يرى صاحب الورقة أنه ليس من المناسب اضافة مؤسسات جديدة عند الحاجة لادارة حوض مائي معين، على سبيل المثال، بل الأفضل تدريب بعض العاملين في المؤسسات الموجودة على هذا النوع من الإدارة. (جـ) تشابك المهام: يلاحظ مقدم الورقة أن أغلب المؤسسات المائية ذات صلاحيات ومسؤوليات قد تتشابك مع المؤسسات المائية الأخرى. ولمعالجة ذلك، يرى ضرورة إما إيكال المهام المتشابهة إلى مؤسسة واحدة، أو توزيع المهام بين مختلف المؤسسات بشكل واضح. (د) تناقض المسؤوليات: قد يحدث أحياناً أن يكون هناك تناقض في تحقيق أهداف معينة. فالمشروعات المائية المحوله إلى القطاع الخاص ترغب في زيادة مبيعاتها ودخلها، وهذا يتضارب مع هدف آخر يتمثل في محاولة تقليل الطلب على المياه. ولحل هذه المشكلة على الحكومات أن توفر أدلّة فنية توضح الأهداف وكمية المياه المطلوب توفيرها للمستهلكين. وفي حالة عدم قدرة المشروعات الخاصة على تغطية تكاليفها بفعل محدودية المبيعات فلابد من تدخل الحكومة لمعالجة الخلل المالي.. فضلاً عن الدروس الأخرى المتمثلة في

ضرورة تجنب تضارب المصالح ما بين أقسام المؤسسة الواحدة، ومرونة السياسات حسب الظرف المائي، وضرورة تطبيق مبدأ الدفع من قبل مستخدم المياه، وأيضاً المساهم في تلوثها.

اما الورقة الثالثة في هذا المحور فمقدمة من **أحمد بلحاج، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، بعنوان " التحديات المائية في العالم العربي : الكفاءة والادارة وفرص الاختيار ".** وتهدف هذه الورقة إلى بيان الموارد، والاستخدامات المائية في الأقطار العربية، ثم الإشارة إلى دور الاستخدامات الزراعية المائية كمسبب أساسي لأزمة المياه. وتتناول الورقة بعد ذلك الميزان المائي خلال الفترة 1996 - 2030، وتختتم عرضها بالإشارة إلى أهم التحديات المائية في الأقطار العربية.

وبعد أن تعرض للأرقام الخاصة بالموارد التقليدية وغير التقليدية للمياه بالأقطار العربية تتناول الورقة استخدام المياه. ويقسم هذا الاستخدام إلى استخدام زراعي، ومحلي، وصناعي. وفي حين لم يتجاوز الاستخدام الصناعي (5%) من اجمالي استخدامات المياه في الوطن العربي، يلاحظ بلحاج أن الاستخدام الزراعي يلتهم النسبة الكبرى (88% من اجمالي استخدامات المياه) بحيث تتساوى جميع الأقطار العربية تقريباً في هذه الظاهرة. ويتميز الاستخدام الزراعي للمياه في المنطقة العربية بارتفاع الفاقد الذي يصل إلى 93 بليون متر مكعب (حوالي 66% من الكمية المستخدمة)، بسبب الطرق التقليدية للري ووسائل النقل، وغيرها من الأسباب. أما النسبة المتبقية من استخدامات المياه في المنطقة العربية (7%) فتذهب للاستخدام المحلي البشري. وهنا أيضاً ترتفع نسبة الفاقد لتصل إلى حوالي 40% - 60% من المياه الموزعة.

بعد ذلك تخصص الورقة قسماً خاصاً لتأكيد مسؤولية القطاع الزراعي عن أزمة المياه العربية، فتبين أنه وعلى الرغم من استخدام هذا القطاع لـ 88% من المياه العربية إلاّ أنه لم يستطع أن ينتج كافة الاحتياجات الزراعية لحد الآن. وقد احتسب مقدم الورقة الاحتياجات المائية اللازمة لانتاج السلع الزراعية ذات الفجوة ما بين الانتاج والطلب (الواردات)، فتبين أن الأقطار العربية بحاجة لـ 50 بليون متر مكعب من المياه لسدّ هذه الفجوة مائياً، وهو الأمر الذي سيفاقم من الأزمة المائية العربية.

وتورد الورقة بعض الأرقام الخاصة بالميزان المائي العربي للفترة 1996-2030، وذلك في ظل سيناريوهين هما: استمرار الموارد المائية الحالية كما هي حالياً، وزيادة الموارد المائية إلى حدّها المتاح. وقدرت العجز عام 2030 بـ 283.36 بليون متر مكعب و 196.62 بليون متر مكعب وفقاً للسيناريوهين تباعاً، والذي يعزى أساساً إلى كمية المياه الاضافية اللازمة لتوفير الاحتياجات الزراعية.

وأخيراً تطرقت الورقة إلى التحديات المائية المستقبلية، وقد أجملتها في زيادة كفاءة الري، والسياسات المائية، وتسعير المياه، وادراك منافع المياه والأمن الغذائي، ونقل المياه بين الدول، ونوعية المياه، والإدارة المائية المتكاملة، وإعادة استخدام المياه، والقطاع الخاص وتمويل المشروعات المائية.

الورقة الرابعة في هذا المحور، والتي أعدها لوفغرين وروبنسون **Lofgren و S.Robinson ، معهد بحوث السياسات الغذائية في واشنطن (IFPRI)، عنوانها " التنمية الريفية في المغرب : سيناريوهات بديلة لعام 2000 "**، وهي تهتم باستخدام نموذج توازن عام مع تركيز خاص على الاقتصاد الريفي لاقتراح سياسات خاصة بشأن التعرفة على استخدام المياه ومبيعات المياه الزراعية، والتوسع في الري، ونمو الانتاجية، ولذلك تمت تجزئة القطاع الزراعي إلى : مروي، ومعتمدعلى الأمطار، مع تجميع القطاع الحضري لضمان التفاعل بين مختلف القطاعات الاقتصادية. وقد استخدم النموذج لبيان آثار السيناريوهات البديلة الخاصة بتعرفات ومبيعات المياه، والتوسع في الري، وتعجيل نمو الانتاجية في الزراعة وبقية القطاعات، وجرى حل النموذج (الذي اعتمد على مصفوفة الحسابات الاجتماعية SAM للأعوام 1990 و 1994 وجدول المدخلات المخرجات لعام 1990 فضلاً عن مصادر بيانات أخرى) للأعوام 1994 و 2000. وقد انتهجت الورقة في حلها للنموذج عدداً من السيناريوهات، ووصفت السيناريو الأول بالسيناريو المرجعي، الذي يحاكي الفروض التي تبناها نموذج البنك الدولي (RMSM) من حيث الدور الأقل للدولة، وزيادة المدخرات الحكومية، والتخلص من التشوهات السعرية، وتقليل الحوافز الجمركية، والتوحيد الجزئي لمعدلات الضرائب غير المباشرة على الواردات. ووفقاً لهذا السيناريو ينمو الناتج الاجمالي المحلي بمعدل نمو حقيقي قدره 3.1% ما بين أعوام 1994-2000، مع زيادة في متوسط دخول أفراد القطاعات العائلية تقدر بـ 10% في المتوسط خلال الفترة نفسها. إلاّ أنه لوحظ وفقاً لهذا السيناريو أن المكاسب التي تحققت للقطاعات العائلية الريفية غير متناسب، وبالتالي فهناك حاجة لوضع استراتيجية تنمية ريفية تهدف لرفع معدل نمو الدخل في هذه

المناطق الريفية. كما أوضحت نتائج هذا السيناريو أنه وعلى الرغم من تحسن الوضع المالي الحكومي، يبقى لزيادة التعرفة على المياه لتغطية تكاليف العمليات والصيانة أثر سلبي على دخول المزارعين في مناطق الري الواسعة. إلاّ أنه في حالة السماح للمزارعين ببيع المياه يمكن تخفيف الأثر السالب للتعرفة على المياه، مع تحويل كميات كبيرة من المياه لاستخدامات أخرى، عدا عن أن السماح ببيع المياه سيشجع على اتباع أساليب تكنولوجية أكثر توفيراً للمياه وبتمويل من المزارعين أنفسهم.

وتتطرق الورقة بعد ذلك لآثار المحاكاة في خطة الري الوطنية المغربية - والتي تعتبرها ايجابية - لمختلف المتغيرات ماعدا المزارع المرويه للقطاعات العائلية القديمة، والتي تعاني من تدهور في عوائد الأرض والمياه، في حين يتركز العائد بأيدي المزارع المرويه للقطاعات العائلية الحديثة الري. وقد أشارت الورقة إلى أن نتائج المحاكاة أوضحت أن تعجيل نمو الانتاجية على المستوى الكلي والقطاعي ذو نتائج توزيعية أقرب للعدالة، مع ملاحظة أن هذه المكاسب أكثر وضوحاً بالنسبة للقطاعات العائلية الحضرية. وتتحسن دخول القطاعات العائلية الريفية فقط في حالة استهداف هذا النمو للقطاعات غير الزراعية الريفية. كما أوضحت نتائج السيناريوهات الأخرى أنه بالامكان، وفي ظل فروض واقعية، تصميم حزمة من السياسات التي يمكن أن تقود إلى مسار نمو كفوء في

الدخل والانتاج في القطاعات الاقتصادية كافة، مع تحسن خاص وملموس لأوضاع السكان في الريف.

أما الورقة الخامسة في هذا المحور فقدمتها **يو.شاكرافورتي U.Chakravorty، جامعة Hawaii بالولايات المتحدة الأمريكية، بعنوان " تخصيص المياه العابره للحدود ما بين قطاع غزة واسرائيل ".** وتنطلق هذه الورقة من تحديد المشكلة المتمثلة في عدم عدالة توزيع المياه ما بين قطاع غزة واسرائيل، حيث لايتجاوز متوسط حصة الفرد من المياه في قطاع غزة 35 متراً مكعباً في السنة، في حين يصل هذا المعدل في إسرائيل إلى 110 أمتار مكعبة في السنة، إضافة إلى تدني نوعية المياه في غزة، حيث تصل نسبة الكلورايد إلى (500) جزء لكل مليون. مع التجاوز في ضخ المياه بالقطاع والذي أدى إلى تسرب مياه البحر للآبار الجوفية. مع العلم أن الكثافة السكانية في غزة تصل إلى 2000 شخص للكيلو متر المربع في حين تصل في اسرائيل إلى 200 شخص للكيلو متر المربع. وعليه أصبح من الأهمية بمكان توفير المياه ذات النوعية الملائمة لسكان غزة.

وفي ظل عدم توفر الامكانية المالية لتوفير مياه التحلية لسكان غزة حيث تصل تكلفة المتر المربع إلى ما بين 0.75-1.05 دولار، فان مثل هذا البديل قد لا يبدو ممكناً. وفي ظل اعتماد الضفة الغربية وقطاع غزة على اسرائيل في الحصول على المياه الجوفية، وان المتاح منها يعتمد مباشرة على كيفية تصرف اسرائيل بالمياه ما بين الاستخدامات الحفرية والزراعية، لذلك تهدف الورقة إلى بناء نموذج أمثلية لتخصيص المياه العذبة في اسرائيل، واختبار امكانيات اعادة استخدام المياه الحفرية لأغراض الزراعة، وامكانية خيار تحلية المياه. وانطلاقاً من هذه الخيارات يحاول مقدم الورقة تطوير عدد من السيناريوهات البديلة لتقاسم المياه في ظل عدد من الافتراضات (التعاون أو عدم التعاون بين السلطة الفلسطينية واسرائيل)، والزيادة في الطلب على المياه في كلا البلدين.

وقد تم حل النموذج للسنوات 2000، 2010، 2020. ووفقاً لفرض التعاون التام بين السلطة واسرائيل، ادّعت الورقة أن المنافع ستعم كلا الطرفين: فستتمكن اسرائيل من بيع المياه العذبة للفلسطينيين، في حين ستشتري اسرائيل المياه المستخدمة من الفلسطينيين. كما سيتمكن الفلسطينيون من تطوير تكنولوجيات أرخص للتحلية وإعادة استخدام المياه. أما في ظل فرض عدم التعاون فقد استخدمت الورقة حل Nash-Cournot لتجسيد هذه الفرضية. واشارت هنا إلى أنه وبالرغم من امكانية كلا الطرفين من تعظيم وضعه بالاعتماد على رد فعل الطرف الآخر، إلاّ أنه يجب التحوط مسبقاً لعدد من الفروض الواقعية الخاصة بزيادة حدة ندرة المياه في اسرائيل ووجود مشاكل تكنولوجية في تحلية المياه. وبالتالي، تشير الورقة إلى أنه، وللوصول إلى الحل الأمثل من الدرجة الأولى، لا بد من اتخاذ قرارات خاصة بتقسيم كمية المياه بين قطاع غزة واسرائيل من قبل جهة اتخاذ قرار واحدة، وهو الأمر الذي يدعم فرضية التعاون في المنطقة، من وجهة نظر مقدم الورقة.

الورقة السادسة والأخيرة في هذا المحور والمقدمة من بن آريما **Ben C.Arimah، الجامعة الوطنية في لوسوتو بجنوب أفريقيا، كانت بعنوان " استهلاك الطاقة والتنمية الاقتصادية في الشرق**

**الأوسط : تطبيقات على التنمية المستديمة بيئياً "** وقد اهتمت بتحقيق هدفين : أولهما، التحقق من طبيعة العلاقة بين استهلاك الطاقة والتنمية الاقتصادية والإشارة إلى بعض العوامل الأخرى المؤثرة على هذه العلاقة وثانيهما اختبار أثر استهلاك الطاقة على التنمية المستديمة بيئياً. وتحقيقاً للهدف الأول استخدمت الورقة بيانات لمختلف البلدان (20 بلداً من بينهم 16 قطراً عربياً) وللفترات 1975-1979 و 1980-1985 و 1985-1989 و 1990-1994.وباستخدام دالة انحدار متعدد للبلدان المذكورة ولكل فترة من الفترات الأربع المشار إليها أعلاه، توصلت الورقة إلى أن أهم محدد لاستهلاك الطاقة هو مستوى التنمية الاقتصادية والمعبر عنه بمتوسط حصة الفرد من الناتج القومي الاجمالي، فضلاً عن محددات ثانوية مثل العضوية في " أوبك " و " أوابك "، وعدد وسائل النقل (سيارة لكل ألف من السكان)، ودرجة كثافة شبكة الطرق ومستوى التحضر (نسبة السكان الحضر إلى اجمالي السكان)، مع العلم أنه تم التعبير عن المتغيرات المستقلة الخاصة بعضوية أوبك/أوابك، والموقع الجغرافي (داخل الخليج العربي أو خارجه)، واتباع البلد المعين لسياسات الاصلاح الهيكلي، من خلال متغير وهمي. وقد لاحظت الورقة أن نتائج الانحدار تشير في ثلاث من الفترات الأربع أعلاه إلى قيمة تقل عن واحد صحيح لمرونة استهلاك الطاقة في علاقتها مع متوسط حصة الفرد من الناتج القومي الاجمالي، وهو الأمر الذي يشير إلى كفاءة استخدام موارد الطاقة، والذي ينعكس على الاستخدام البيئي السليم للطاقة.

وفي ما يتعلق بأثر استهلاك الطاقة على البيئة توصلت الورقة إلى نتيجة مؤداها ارتباط قوي ما بين انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكاربون، والميثان، واستهلاك الطاقة. فقد أشارت النتائج إلى أن زيادة 1 % في متوسط حصة الفرد من استهلاك الطاقة أدت إلى زيادة 1.04% و 0.96% في متوسط حصة الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في السنتين 1991 و 1992 تباعاً، وإلى زيادة في متوسط حصة الفرد من استهلاك الميثان تعادل 1.52% و 1.25%، لهاتين السنتين تباعاً.

وتــقترح الــورقة، لمعالجة غازات الانبعاث الحراري، خمسة محاور: (أ) تطوير استرتيجية طاقة قومية طويلة الأجل، (ب) تطوير موارد طاقة غير رسوبية قابلة للتجديد، (جـ) مزيد من التشجيع للاستخدام الكفوء لموارد الطاقة في القطاعات الاقتصادية، (د) تقليل العوادم من محطات توليد وتوزيع الطاقة، (هـ) تنظيم حملة توعية للمحافظة على الطاقة.

# المحور الثالث : التغير التكنولوجي وثورة المعلومات :

تضمن هذا المحور ثلاث أوراق. قدم الورقة الرئيسية **سي.كوبر C.Cooper، مدير معهد التكنولوجيات الجديدة التابع للأمم المتحدة (INTCH)، هولندا، بعنوان " المنافسة الصناعية والتكنولوجيات في ظل عالمية الاقتصاد ".** وبدأت هذه الورقة بقضية عامة وهي : كيف يؤثر التغير التكنولوجي على الوضع التنافسي للدول النامية مع تركيز خاص على القطاعات الصناعية. وتنبه الورقة إلى أن هذا النوع من التأثير يحتاج إلى فهم أعمق في ظل الاتجاه نحو عالمية الاقتصاد. وللمساعدة في فهم هذه العالمية تشير الورقة إلى عدد من المؤشرات للفترة 1975-1993. فعلى سبيل المثال، ارتفع التبادل التجاري العالمي بمعدل يتراوح بين 3.5%-6%، أي ضعف معدل نمو الناتج العالمي. كما شهد العالم في هذه الفترة نمواً في تجارة الخدمات بمعدل قارب الـ 20%، ونمواً مماثلاً في تدفقات الاستثمار المباشر، في النصف الثاني من الثمانينات. كما اتصف جزء كبير من انتاج الشركات المتعددة الجنسية بالتكامل عالمياً بفعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل.

وترى الورقة أن زيادة برامج التحرر الاقتصادي ساعدت في المزيد من التغيرات التكنولوجية في البلدان النامية. فقد كان بامكان هذه الدول التعايش مع الحد الأدنى والمختار من المستويات التكنولوجية في ظل اقتصادات الحماية، إلاّ أن الأمر تغير بعد هذه البرامج بحيث كان لا بد للمشروعات من اختيار التكنولوجيات المتنافسة المحلية والعالمية على حد سواء لضمان الأسواق.

وتشير الورقة إلى أنه وفضلاً عن علاقة تأثير التغير التكنولوجي على الوضع التنافسي للدول النامية، فان هنا تطوراً آخراً متجسد في تغير أنماط التغيرات التكنولوجية ذاتها، وفي مجالات عدة. فهناك، أولاً، التغير التكنولوجي المتسارع في القطاعات الصناعية. ثم هناك، ثانياً، ظاهرة بروز تغيرات

" تكنولوجية عامة Generic Technologies " جديدة مثل تلك الحاصلة في ثورة المعلومات. وتشير هذه التكنولوجيات إلى تلك التي لها استخدامات في أكثر من قطاع.ويعتقد كوبر أن ما يهم الدول النامية في مجال التكنولوجيات العامة مساهمة هذه التكنولوجيات بتنشيط بعض القطاعات التي كانت تعتبر خاملة نسبياً. وأبرز مثال هو قطاع النسيج والملابس الجاهزة، وقد ترتب عليه نتيجة متمثلة في ضرورة تطوير الابتكارات في هذه البلدان وإلاّ فقدت قدرتها على التنافس تكنولوجياً، محلياً وعالمياً، وبالتالي وجب البحث عن مصدر آخر من مصادر المنافسة، غير المصدر التكنولوجي.ويستشهد مقدم الورقة هنا بنتائج إحدى أوراق العمل لمعهد التكنولوجيات الجديدة التابع للأمم المتحدة، (الذي يديره مؤلف الورقة)، والتي تشير إلى أنه في حالة ظهور تطور ملموس في إنتاجية الدول المتقدمة، وبشكل يفوق الانتاجية في الدول النامية، فان ذلك سيؤدي إلى تباطؤ أو انخفاض الأجور الحقيقية في الدول الأخيرة. وتورد الورقة أن لهذه الظاهرة نتائج مهمة في حالة الدول النامية المتخلفة تكنولوجياً في مجال التصنيع. فإذا كانت أطروحة ورقة العمل صحيحة فان بامكان البلد النامي أن

يستمر في التنافس في التجارة الصناعية من دون أن يتوجب عليه تحقيق تطور ملموس في الانتاجية، إلاّ أنه في حالة عدم تمكن هذا البلد النامي من تملك مصدر آخر للمنافسة، مثل الهبات الطبيعية كما هو الحال في الأقطار العربية النفطية، يتوجب على هذا البلد تخفيض الأجر الحقيقي للمحافظة على قدرته التنافسية. ومن هنا فان الطبيعة العامة Generic للتغير التكنولوجي ستعني أن هذا الوضع المشار إليه تواً في البلد النامي سيصبح ساري المفعول، سواء أكان قطاع التصدير تقليدياً أم جديداً.

ولاختبار نتيجة ورقة العمل، المشار إليها أعلاه، يفترض كوبر فرضين، أولهما أن معدل نمو انتاجية العامل في الصناعة يعتبر مؤشراً مقبولاً للتغير التكنولوجي، وثانيهما أن النمو طويل الأجل في صادرات القطاع الصناعي يعتبر مقياساً ملائماً لدرجة التنافس. وباستخدام البيانات الخاصة بـ 118 بلداً نامياً، وللفترة 1970-1990، تتوصل الورقة إلى نتيجتين : النتيجة الأولى هي أن هناك تطوراً ملموساً في معدل نمو الصادرات الصناعية في هذه الدول وبخاصة بالنسبة للدول المصنعة حديثاً. ومن ضمن الأقطار العربية التي شهدت هذا المعدل، الأردن 20% والمغرب 13.3% وسوريا 12.5%، وتونس 15.5 وغيرها. أما النتيجة الثانية، فتتمثل في عدم وجود علاقة مبسطة بين معدل التغير التكنولوجي (انتاجية العامل الصناعي)، والنجاح في مجال الصادرات. وتورد الورقة عدداً من التفسيرات لهاتين النتيجتين : أولاً، هناك عدد من البلدان التي تتمتع بمعدل مرتفع من انتاجية العمل تقع ضمن الدول الناجحة في مجال تطور الصادرات (مثل كوريا الجنوبية، سنغافوره، هونغ كونغ، وتايوان)، وبالتالي فان هناك علاقة مهمة بين هذه الانتاجية وذلك التطور في هذه الدول. ثانياً، هناك دول ناجحة ومتطورة في مجال الصادرات إلاّ أن سجلها في مجال انتاجية العمل متواضع (مثل سريلانكا، وموروشيوس). وهذه الدول معروفة بأنها اعتمدت في مجال سياساتها الصناعية على المنتجات كثيفة العمل. وما بين هاتين المجموعتين من الدول هناك عشرات البلدان التي تتميز إما بتطورها التكنولوجي في بعض القطاعات، أو انخفاض أجورها الحقيقية، أو تمتعها بموارد طبيعية. وتقع الأقطار العربية ضمن هذه البلدان. ثالثاً، لعب التنقل القطاعي دوراً مهماً في البلدان التي ساهم التغير التكنولوجي في تطوير صادراتها، مثل كوريا التي بدأت بقطاعات ذات كثافة عمالة وانتهت حالياً بقطاعات متطوره مثل القطاعات الالكترونية والمكائن غير الالكترونية. رابعاً، أن البلدان ذات التغير التكنولوجي المرتفع تتمتع بمعدل أجر حقيقي مرتفع أيضاً. خامساً، من المهم أن لا يسمح للتطور في الانتاجية في حالة تحققه ان يبعد الاهتمام بالمصادر الأخرى للتنافس، أي كثافة العمل، والموارد الطبيعية. فجميع البلدان التي تتنافس عالمياً ومحلياً على أساس الانتاجية المرتفعة بدأت باتباع أسلوب الاعتماد على التصنيع كثيف العمل، والانتاجية المنخفضة، واستغلال الأجور المتواضعة.

بعد ذلك تتناول الورقة مسألة كيفية تمكن المنشآت الوطنية من التكنولوجيا، وذلك من خلال انشاء أو تعزيز " النظام القومي للاختراع " وما يتضمنه من مؤسسات البحث والتطوير. وتستنتج، عموماً، في هذا المجال، أن قوة العمل الماهرة هي نتاج طبيعي لنظام تعليمي متطور، ودور متميز للدولة في هذا المجال. كما تستنتج أن تواجد طلب فعال وقوي شرط أساسي للتطور التكنولوجي، وأن هذا الطلب يفوق في أهميته، دور مؤسسات البحث والتطوير والتعليم. ويستشهد مقدم الورقة هنا بأحدى أوراق المؤتمر، (ورقة **سيباستيان** **D. Sebastien** )، في مدى أهمية طلب الصادرات في تطوير

الانتاجية في مجال الاتفاقيات التجارية المصرية الأوروبية.

وأخيراً يلخص مقدم الورقة وجهة نظره بأنه ليس من المهم التركيز على جانب العرض من حيث معاهد البحث والتطوير ورقي مؤسسات " النظام القومي للاختراع " بل الأهم هو تحفيز أشكال الطلب المختلفة على التكنولوجيات الجديدة، وهنا يأتي دور المنافسة.

الورقة الثانية في هذا المحور قدمتها **منى مرشد، معهد ماسوشوسست للتكنولوجيا (MIT) في جامعة هارفارد، الولايات المتحدة، بعنوان " براءات الاختراع في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية : التطبيقات والاستراتيجيات على الصناعة الدوائية "**، تبدأ هذه الورقة بالإشارة مباشرة إلى التحدي الذي يواجه الصناعات في البلدان النامية، وبخاصة الدوائية منها، في مجال براءة الاختراع، إذ تقر اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة (TRIPs) بضرورة تقيد المصانع كافة ببراءة " اختراع المنتج "، وليس براءة اختراع " عملية الانتاج " كما كان الأمر سابقاً، على أن تقوم جميع البلدان بتنفيذ هذه الاتفاقية لغاية عام 2005. وفي حين تركز الشركات المتعددة الجنسية على ضرورة استفادتها المالية من جهودها في مجال البحث والتطوير، ترى البلدان النامية أن الدفع مقابل براءات اختراع المنتج سوف يزيد من أسعار منتجاتها الدوائية بشكل كبير. ومن هنا تحاول الورقة أن تساهم في الاجابة عن سؤالين عادة ما تطرحهما البلدان النامية ومن ضمنها الأقطار العربية، حول : (أ) كيفية تأثير براءة اختراع المنتج على الصناعة الدوائية العربية؟ (ب) كيف يجب أن تستجيب هذه الصناعة للتحديات الجديدة والواردة في هذه الاتفاقية؟ وتحاول الورقة الاجابة عن هذين السؤالين من خلال تلخيص محتويات الاتفاقية المشار إليها أعلاه، والتطرق إلى كيفية تأثير براءة اختراع المنتج على الصناعات الدوائية المصرية والهندية (كحالات دراسية) من حيث : (أ) الاستثمار الأجنبي المباشر والنقل التكنولوجي، (ب) مستويات أسعار الأدوية، (جـ) هيكل الصناعة المحلية و جهود البحث والتطوير المحلية.

وتركز الورقة في تلخيصها لمواد الاتفاقية البالغة 73 مادة على المواد التي تثير الكثير من الجدل في البلدان النامية وهي : المادة 27 المتعلقة ببراءات عمليات الانتاج والمنتج والمنتجات المستوردة المتمتعة بحماية البراءات، والمادة 33 عن حماية البراءات لمدة عشرين عاماً ، والمادة ( 65) التي تنص على امكانية تأخر البلدان النامية في تطبيق بنود الاتفاقية لمدة عشر سنوات، والمادة ( 70) عن احتفاظ البلدان النامية بسجل للاختراعات المسجلة ما بعد عام 1995، ويجب عليها منح " حقوق تسويقية كاملة".

عند تطرقها للاستثمار الأجنبي والنقل التكنولوجي تؤكد الورقة أن هذا الاستثمار سيتعزز من خلال الشركات المتعددة الجنسية لقناعتها بحماية براءات اختراعاتها، في ظل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية في البلدان النامية المضيفة لهذه الاستثمارات.أما في ما يخص مستويات أسعار الأدوية فترى الورقة أنه وفي الوقت الذي تتفاعل الشركات المتعددة الجنسية بخصوص براءات اختراعاتها في البلدان النامية، ترى البلدان الأخيرة مستقبلاً غير مشجع لاحتمالات ارتفاع أسعار الأدوية محلياً وما قد يترتب عليه من أزمة صحية لجماهير الناس. وتستشهد مقدمة الورقة هنا بمتوسط أسعار الأدوية عام 1995 في مصر إذ أن هذا المتوسط كان منخفضاً في حالة المنتجات المحلية إلى 2.38 جنيه مصري، في حين ارتفع بشكل ملحوظ ليصل إلى 4.37 جنيهات في حالة المشروعات المشتركة والمرخصة، إلاّ أنه وصل في حالة الأدوية المستوردة إلى 10.49 جنيهات، ويرجع ذلك في الأساس إلى زيادة تكلفة البحث والتطوير بالنسبة للأدوية المستوردة أساساً، والتي لاتتحملها المنتجات المحلية لتقليدها الأدوية الأجنبية. ولما كانت حماية حقوق الملكية الفكرية تمنع التقليد لذلك فهناك احتمال قوي لزيادة أسعار الأدوية في الدول النامية.إلا أن مقدمة الورقة تجادل بأنه للتعرف على وضع أسعار الدواء في الدول النامية - وبشكل خاص في الهند ومصر - بشكل حقيقي، لا بد من التعرف على عدد الأدوية الخاضعة لحماية براءات الاختراع، وحجم الزيادة المحتملة في السعر. وفي ما يخص عدد الأدوية الخاضعة للحماية، لا بد من التوضيح هنا بأن جميع البراءات في البلدان النامية قبل الأول من يناير 1995 سوف لا تخضع لاجراءات حماية براءة الاختراع، وبالتالي فان أسعار الأدوية المعنية هنا لن تتأثر، مع العلم أن الشركات المتعددة الجنسية في مجال الأدوية تعتقد أن هناك 2-3% من البراءات استخدمت في مصر بعد الأول من يناير 1995، وبلغت هذه النسبة في الهند 10%-15%. أما عن حجم الزيادة المتمثلة بالسعر فترى الورقة أنه يعتمد على الشركات المتعددة الجنسية والصناعة الدوائية المحلية، ويعتمد بشكل

محوري على عدد الأدوية الخاضعة لحماية براءة الاختراع، ومتوسط دخل الفرد، والسيطرة الحكومية على الأسعار، ودرجة المنافسة.

بعد ذلك تتعرض الورقة لهيكل الصناعة الدوائية المحلية. وهنا توضح أن المنشآت الدوائية المحلية تعتقد أن عدم سماح الشركات المتعددة الجنسية لها بانتاج الأدوية بأسلوب التقليد، سوف يترتب عليه زيادة حصة هذه الشركات في أسواقها المحلية وبالتالي تمكن هذه الشركات من زيادة الأسعار. وللاجابة عن مدى صحة هذه الرؤية تختبر الورقة هيكل السوق المحلي الجاري. وهنا تشير لسوق الصناعة الدوائية المصرية حيث يوجد تسع شركات متعددة الجنسية تابعة، وسبع عشرة شركة محلية، منها ثمان تعود للقطاع العام والتسع الأخرى للقطاع الخاص. وفي ما يخص القيمة السوقية للأدوية فيلاحظ أن الشركات المتعددة الجنسية تسيطر على حوالي 58% من هذه القيمة. وبالتالي سوف لن يكون هناك أثر مفاجيء على الأسعار بسبب دخول المنشآت الأجنبية المفاجيء إلى السوق المصري. أما في حالة الهند، فهناك سيطرة حكومية قوية، عكس الحال في مصر، على الشركات المتعددة الجنسية انعكست في سيطرة المنشآت المحلية على سوق الأدوية، فضلاً عن فرض الهند تعرفة جمركية تصل إلى 100% على الواردات من الأدوية.

وتتساءل مقدمة الورقة بعد ذلك عن ماهيه مستقبل الصناعات المحلية المصرية والهندية بعد اتفاقية حقوق الملكية الفكرية، لتؤكد على ضرورة دمج المنشآت الدوائية للتمكن من التنافس محلياً وخارجياً، معربة عن اعتقادها بأنه لايزال هناك دور للمنشآت المحلية الصغيرة والمتوسطة، إذ أن الشركات المتعددة الجنسية تحاول أن تتعامل مع هذه الحجوم في الهند لتجنب مراقبة الأسعار. أما في مصر فهناك احتمال أن تتعاقد هذه الشركات مع المنشآت الدوائية المصرية " من الباطن " لانتاج الأدوية البسيطة والقديمة، في حين تتفرغ هذه الشركات لانتاج الأدوية الأحدث والأكثر تعقيداً.

وأخيراً، تتعرض الورقة إلى الموقف الهندي والمصري لتجنب الآثار السلبية لاتفاقية حماية الملكية الفكرية. وترى في حالة الهند أن المنشآت الدوائية الكبيرة ستصبح في غير حاجة لبراءات الاختراع الدوائية وتصدر للولايات المتحدة وأوروبا. أما المنشآت المتوسطة فتركز على أن تصبح كمقاول وسوق للشركات المتعددة الجنسية، في حين ستستمر المنشآت الصغيرة في البحث عن مقاول " من الباطن " في ظل مراقبة الأسعار الحكومية. اما في حالة مصر فان التوجه، لمواجهة الاتفاقية، هو لزيادة الصادرات، وزيادة الموارد البشرية والعينية اللازمة للبحث والتطوير المحلي، وتحسين المنافسة المحلية مع المنتجين الأجانب.

وتهدف ورقة **سيف الظاهر، جامعة British Columbia ، كندا، التي تحمل عنوان " تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الشرق الأوسط "**، إلى عرض خصائص الوضع الراهن لتكنولوجيا المعلومات واتجاهاتها المستقبلية في القرن الحادي والعشرين، وإلى التعرف على خدمات المعلومات والاتصالات البعيدة في الأقطار العربية، وتأثير تكنولوجيا المعلومات على الأقطار العربية ثم اختراع خطة عمل لدعم التكنولوجيا الرقمية في هذه الأقطار. فالوضع الراهن لتكنولوجيا المعلومات والاتجاهات المستقبلية يعتمد على التطورات في التكنولوجيات الفضائية والأرضية واللاسلكية. وسوف تلعب الأنظمة الفضائية دوراً أساسياً في تغيير خدمات الاتصالات بعيدة المدى بحيث سيتوفر خلال السنوات الخمس القادمة حوالي ألف قمر صناعي، مقارنة بـ 220 قمراً حالياً. وهي ستزداد قرباً من المدار الأرضي، الأمر الذي سيساعد في تقليل التأخر في الاتصالات قياساً بقدرات الأقمار الصناعية الحالية التي تبعد عن هذا المدار بمسافات أطول. والتطور الآخر في مجال الفضائيات هو الأجهزة التي ستحوم في الفضاء حول المدن الكبيرة بحيث تطلق آلاف الاشارات ذات المعلومات الغنية، وبشكل مباشر للمستهلكين بدلاً من المحطات الأرضية. أما في التكنولوجيات الأرضية فسوف تستمر الألياف الضوئية الأرضية Fiber Optics المنافس للاتصالات البعيدة المعتمدة على الفضاء لكونها مضمونة وسهلة التركيب ويمكن الاعتماد عليها كوسيط للاتصالات. وفي ما يخص الاتصالات اللاسلكية (التلفونات النقالة، شبكات البيانات اللاسلكية) فقد اتسعت اتساعاً ملحوظاً إذ بلغ عدد المشتركين في التلفونات النقالة في الولايات المتحـــدة وحدها حـــوالي 50 مليون مشترك. وقـد طـــور معهـــد المهنـدسين

الالكترونيين في يونيو 1997 نطاقاً لاسلكياً يتمكن بواسطته حملة الأجهزة غير اللاسلكية من الاستفادة

من شبكات المعلومات في كل مكان وفي أي وقت.

تعتمد التطورات المستقبلية على السعة الرقمية Digital Content والمتمثلة في تدفقات المعلومات على شكل قواعد للمعلومات، أو مقطوعات موسيقية، أو برامج كومبيوتر، أو صور، أو نصوص. وتتجسد الأجهزة التي تستخدم للاستفادة من المعلومات الموجودة في صناعة السعة الرقمية في الكومبيوتر الرقمي، والتلفزيونات، والتلفونات والراديوات الرقمية.

وهناك تطور متسارع تشهده الأجهزة التي تشمل الكومبيوتر والتلفون والراديوات الرقمية، بحيث ستحل في القرن الحادي والعشرين التلفونات المرئية محل التلفونات العادية، وسيحل محل أجهزة المؤتمرات بعيدة المدى أجهزة المؤتمرات المرئية، والبريد المرئي محل البريد الالكتروني، وقواعد البيانات المرئية محل قواعد البيانات، والأقراص المرئية الرقمية (DVD) محل الأقراص الممغنطة ( CD). كما سيشهد العالم قريباً ادخال الجيل الجديد من الانترنت (IPV6) بديلاً عن الجيل الحالي ( IPV4)، والذي سيساعد في حل العديد من المشاكل المرتبطة بالذاكرة والسرعة، فضلاً عن تقديم وظائف جديدة.

وقد ترتب على هذه التطورات ضرورة العمل على تدريب جميع قوة العمل (4-5 مرات) طيلة فترة حياتهم العملية. وقد ساهمت تكنولوجيا المعلومات بايجاد حوالي 7 ملايين وظيفة عام 1992، ويتوقع أن تساهم بحوالي 10 ملايين وظيفة في عام 2005.

بعد ذلك تنتقل الورقة إلى وضع الاتصالات بعيدة المدى وشبكات المعلومات في الأقطار العربية. فالاتصالات بعيدة المدى في هذه الأقطار يمكن أن توصف بأنها تتركز في خدمات شبكات التلفونات (حوالي 3-10 خطوط لكل مئة من السكان)، وأغلبها متوفرة في الحضر، مع العلم أن الأرقام المناظرة في كندا والولايات المتحدة تصل إلى 62 خطاً لكل مئة من السكان. كما تتصف شبكات المعلومات في الأقطار العربية بمحدودية توفرها وتركزها في البنوك ومؤسسات التعليم، وان الاستفادة من هذه البيانات مقصورة على عدد محدود من العاملين. ولا توجد في بلدان الشرق الأوسط أساليب نقل المعلومات غير المتزامن (ATM) وتعتبر الامارات العربية المتحدة أول قطر عربي يدخل هذه الأساليب عام 1997. ويتوقع مقدم الورقة أن تحقق شركات الاتصالات العربية بعيدة المدى خسائر خلال السنتين أو الثلاث سنوات المقبلة، تقدر في حدود 150 مليون دولار عام 1998، وذلك بسبب رخص الاتصالات التلفونيه على المستوى الدولي وعدم القدرة الحالية لهذه البلدان على المنافسة. وتصف الورقة المعلومات الوطنية في الأقطار العربية بأنها ملكية حكومية، واذا ما أريد للتكنولوجيات الرقمية أن تتطور في هذه الأقطار فلا بد من اتاحة هذه المعلومات لجميع المستفيدين.

أما عن خدمات الانترنت العربية فتشير الورقة إلى أن الأقطار العربية لم تكن تملك بروتوكولاً للرقابة على نقل المعلومات للانترنت (TCP/ID) حتى عام 1994، في حين تمتلك بقية أنحاء العالم 2.01 مليون بروتوكول. وتشير الورقة هنا إلى ميزة كل من البحرين والأردن والمغرب والكويت والسعودية وعمان وقطر واليمن في تعاملاتها مع الانترنت وحدود الرقابة في حالة وجودها.

بعد ذلك تتطرق الورقة إلى أثر تكنولوجيا المعلومات على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية. وهنا يرى صاحبها أن هذا التأثير سيكون محدود جداً في السنوات القليلة المقبلة بسبب التأخر في ادخال هذه التكنولوجيا إلى المنطقة. وستكون هناك خسارة بسبب الفجوة الواسعة بين هذه الأقطار والبلدان المتقدمة في ثورة المعلومات، وان هذا التأثير يمكن أن يكون ايجابياً في السنوات اللاحقة في حالة اتباع هذه الأقطار لسياسة معلومات مفتوحة، وبخاصة في القطاعات الاقتصادية مثل السياحة والنقل والخدمات المالية والتعليم والصحة.

وتنتهي الورقة إلى إقتراح خطة قائمة على تحديد القطاعات الأولوية لتطبيق التكنولوجيا الرقمية، ومدى السرية والضمان المطلوب، وتحديد قوة العمل الماهره اللازمة والتحويل والأجهزة المطلوبة، وضمان التعاون بين القطاع الخاص والأفراد، والعمل في ظل الشفافيه لتحقيق هذه الخطة.

أما ورقة **S.Onyeiwu، كلية Trinity، في ولاية Connecticut الأمريكية، بعنوان " التحديات التكنولوجية لسياسة التنمية المعتمدة على الصادرات في العالم العربي "** فتهدف إلى اقتراح استراتيجية للتنمية في الأقطار العربية تقوم على دعم الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي الكثيف بشرط تغيير منهج العلم والتكنولوجيا السائد حالياً. وهذه الاستراتيجية لا تقوم على الموارد الطبيعية بل على القدرات التكنولوجية البشرية.

وتنتقد الورقة سياسة إحلال الواردات، كما تنتقد سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي القائمة على تشجيع الصادرات من خلال الآلية السعرية الصرفة، والتي تفترض ضمناً أن استيراد المكائن والعدد والآلات يمكن أن يضمن التطور التكنولوجي للبلدان النامية، وهذا ما يرفضه مقدم الورقة مؤكداً أن الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر والواردات لا يعني تطوراً تكنولوجياً. فعلى الرغم من ارتفاع مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الأرجنتين والمكسيك منذ عام 1967 إلاّ أنها لم تحقق النجاح الذي حققته كوريا الجنوبية في السبعينات والثمانينات بفضل استثمارها الكبير في بناء المهارات والمعرفة. وتطرح الورقة تساؤلات عن المهارات التي يمكن للعالم العربي أن يحققها. وللاجابة عن هذا التساؤل تورد الورقة طبيعة التكنولوجيات التي ستسود في القرن المقبل، أولاً، لتحدد هذه المهارات اللازمة، ثانياً. وبعد تحديد هذه التكنولوجيات القائمة على الالكترونيات الدقيقة والمعلومات، وأنظمة التصنيع المرن، تشير إلى أن على الأقطار العربية أن تطور ما تطلق عليه " الطاقة الاستيعابية "، أي قدرة هذه الأقطار في التعرف على أهمية المعلومات الجديدة ونشرها وتطبيقها تجارياً.

وللتعرف على أوضاع سياسة العلم والتكنولوجيا الحالية في العالم العربي، تستشهد الورقة بالانفاق على التعليم الذي تفوق نسبته إلى الناتج القومي الاجمالي تلك السائدة في كوريا الجنوبية (ماعدا عمان والامارات)، كما أن نسبة العلماء والمهندسين إلى السكان تعتبر أعلى من تلك السائدة في البلدان المصنعة حديثاً (13 لكل ألف من السكان في الكويت والبحرين وقطر مقارنة بـ 15 في سنغافوره وكوريا الجنوبية). وعلى الرغم من تلك النسب فالفجوة التكنولوجية لاتزال واسعة بسبب نوعية التعليم إذ لايزال العرب ينفقون أقل من 1% على البحث والتطوير، وهو الأمر الذي نتج عنه وصف الأقطار العربية بأنها " آخذة للتكنولوجيا وليست صانعة لها ". وتورد الورقة عيباً أساسياً في سياسة العلم والتكنولوجيا من حيث أنها تتركز في مراكز البحث والتطوير الحكومية المركزية، مثل معهد الكويت للأبحاث العلمية في الكويت، ومدينة الملك عبدالعزيز للعلم والتكنولوجيا في السعودية. وسبب هذا التحفظ ان مجال اهتمام هذه المراكز قد يبتعد عن هدف المشروعات الخاصة القائمة على تعظيم الارباح، وبالتالي فإن مخرجات هذه المراكز قد لا تتلاءم مع منتجات القطاع الخاص واحتياجاته.

واخيراً، تتطرق الورقة لما يجب على الأقطار العربية أن تقوم به لتتلاءم مع التكنولوجيات الحديثة. وهنا تتم الإشارة إلى ضرورة تكثيف الاهتمام بالبحث والتطوير مع التركيز على مستوى المشروع، والتخفيف من حدة احتكار الدولة لمؤسسات البحث والتطوير، وعلى الأقطار العربية أن تتبنى سياسة من شأنها نشر التكنولوجيا في المنطقة من خلال مراكز التدريب وإعادة التأهيل. ويجب على هذه الأقطار أن تتبنى سياسة تكنولوجية يترتب عليها تقييم، واختيار، وتحسين التكنولوجيات الجديدة والتكيف معها.

# المحور الرابع : النتائج الاقتصادية للعملية السلمية بالشرق الأوسط

نوقشت في هذا المحور ورقتان: الورقة الأولى، الرئيسية، قدمها **سمير عبدالله، البنك العربي الفلسطيني للاستثمار، رام الله، فلسطين، بعنوان " أثر العملية السلمية على تنمية الاقتصاد الفلسطيني ".** واستهدفت هذه الورقة بيان تأثير العملية السلمية في فلسطين على الأوضاع الاقتصادية وما قد يتضمنه هذا التأثير من إشارة لبعض التطورات السياسية. وتعكس الورقة في البداية الشعور الذي كان سائداً عندما بدأت العملية السلمية بين العرب واسرائيل في مدريد عام 1991، من أن هذه العملية ستجلب نتائج ايجابية على التنمية الاقتصادية. إلاّ أنه، لسوء الحظ، لم تتجسد هذه النتائج بسبب السياسات الاسرائيلية المتعنته. وبعد أن تشير الورقة للآراء السياسية لحزبي العمل والليكود في العملية السلمية تنتقل إلى الأهداف الاقتصادية للأطراف المتفاوضة، فتوضح أن الجانب الفسطيني يعتمد عدداً من الأهداف، منها : وحدة السوق الفلسطيني الذي يشمل شرق القدس والضفة الغربية وغزه، وتعظيم السلطة القانونية الفلسطينية لتشمل أكبر حصة من الموارد الاقتصادية والطبيعية وبخاصة المياه والأرض، والحرية في التخطيط والتحكم الاقتصادي، التحكم القانوني بقضايا الضرائب، والجمارك والرسوم والايرادات الحكومية الأخرى، وتحسين التبادل التجاري مع اسرائيل وتحقيق منطقة حرة مع

بقية العالم وخصوصاً العالم العربي، وأخيراً دعم الموقف الفلسطيني للتعاون الاقليمي القائم على الحقوق المتساوية لجميع الأطراف. أما الجانب الاسرائيلي فيعتمد عدداً من الأهداف: المحافظة على الاتحاد النقدي والجمركي والسيطرة الكاملة على التجارة مع الضفة وقطاع غزة وبقية أنحاء العالم، وتقييد السلطة القانونية الفلسطينية والصادرات والواردات وحركة العمال..وأخيراً محاولة فصل الفلسطينيين عن المشروعات الاقليمية والتعاون الاقليمي وتقليل منافعهم إلى الحد الأدنى.

بعدها تتعرض الورقة للاتفاقات الاقتصادية بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل من خلال اعلان المبادىء اوسلو 1 لعام 1993، وبروتوكول باريس، 1995، والتي أعطت فسحة نسبية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية والتعاون في مجالات المياه والكهرباء والاتصالات بعيدة المدى والتنمية الصناعية ومجالات أخرى، والإشارة إلى وحدة الاقتصاد الفلسطيني وحرية التجارة مع اسرائيل وبقية أنحاء العالم (ماعدا البلدان التي ليس لها علاقات مع اسرائيل) ، والطريق الآمن بين الضفة والقطاع، والمعاملة المتكافئة للصادرات والواردات الفلسطينية في الموانيء والمطارات الاسرائيلية، والعديد من الأمور والأخرى. إلاّ أن هذه الاتفاقات واجهت العديد من المشاكل منها : الغموض واعطاء سلطة التفسير بيد الطرف الأقوى، أي اسرائيل، والاحتكام دائماً لأمن اسرائيل كمرجعية لتفسير القرارات الاقتصادية. وقد ترتب على الاتفاقات السابقة، أيضاً، امكانية جني الضرائب على الفلسطينيين لصالح السلطة الفلسطينية، إلاّ أن حوالي 60-70% من عوائد هذه الضرائب تجمعها الأجهزة الاسرئيلية وما يتبع ذلك من سيطرة اسرائيلية على هذه النسبة . كما نتج عن الاتفاقيات تعهد الدول المانحة للمساعدات بمنح مبلغ 2.4 بليون دولار خلال الفترة 1993 - 1998، (ارتفع هذا التعهد إلى 3.8 بلايين دولار). وبرغم عدم صرف هذه التعهدات كاملةً، إلاّ أن السلطة استلمت مبالغ على شكل منح تعادل بالمتوسط 500 مليون دولار سنوياً خلال الفترة 1994 - 1997. ولكن هذه المساعدات لم تساعد في تخفيف المشاكل المالية في ظل سياسة الاغلاق التي اتبعتها اسرائيل والتي كلفت الفلسطينيين حوالي 2.8 بليون دولار خلال الفترة 1993 - 1997 حسب تقديرات البنك الدولي.

وتختتم الورقة عرضها بالإشارة لأداء الاقتصاد الفلسطيني بعد اتفاقية أوسلو، وذلك من خلال تبيان معدلات النمو الاقتصادي، والعلاقات الاقتصادية مع اسرائيل، والعلاقات الاقتصادية مع بقية أنحاء العالم. في ما يخص النمو الاقتصادي تشير الورقة إلى أن الاقتصاد الفلسطيني شهد تدهوراً في معدلات نمو المؤشرات الاقتصادية الكلية ما عدا النمو في قطاع التشييد، والبنوك، والقطاع الحكومي. أما العلاقات الاقتصادية مع اسرائيل فكان من المتوقع أن تشهد تطوراً وخصوصاً في مجال إزالة قيود تنقل العمال والعمل ورأس المال لاسرائيل، إلا أن العكس قد حدث مع تقييد دخول الصادرات الفلسطينية لاسرائيل، والتأخير بسبب الاجراءات الأمنية المبالغ فيها. كما لم تر المعاملة المتكافئة للتجارة الفلسطينية النور. وقيدت اسرائيل التجارة الداخلية أيضاً بين الضفة والقطاع وأدت إلى تدهور قيمتها. كذلك انخفض عدد العاملين الفلسطينيين في اسرائيل من 120 ألف عامل عام 1993 إلى 50 ألف عامل في الأعوام اللاحقة. وفي ما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية الفلسطينية مع العالم الخارجي فان الاتفاقيات الموقعة بين المنظمة واسرائيل أتاحت للفلسطينين الوصول إلى الأسواق العربية في اطار اتحاد جمركي مفروض مع اسرائيل. إلاّ أن الاجراءات المعقده المستمرة والمبالغة الأمنية أدت إلى تعطيل ذلك وتشجيع فرص التبادل التجاري بدلاً من ذلك مع الشركات الاسرائيلية. لذلك فقد انخفضت الصادرات الفلسطينية إلى بقية أنحاء العالم (ماعدا اسرائيل) من 43 مليون دولار عام 1992 إلى 31 مليون دولار عام 1996. مع استمرار مواجهة التجارة للعديد من المشاكل الاجرائية، خلال الممرات الحدودية على نهر الأردن، ورفح.

أما الورقة الثانية في هذا المحور فقد قدمها **طه عبدالعليم، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في جريدة الأهرام، مصر، وكانت بعنوان " الاقتصاد السياسي للتسوية السلمية بالشرق الأوسط ".** وحاولت هذه الورقة، ومن وجهة نظر الاقتصاد السياسي، دراسة الفرص والقيود التي تواجه محاولة اعادة هيكلة النظام الاقليمي الشرق أوسطي في ظل عملية السلام العربية - الاسرائيلية. وتغطي هذه الورقة الفترة من توقيع معاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية عام 1979 ولغاية مؤتمر التعاون الاقتصادي للشرق الأوسط، وشمال أفريقيا (MENA VI) الذي انعقد في الدوحة عام 1997. وخدمة لذلك قامت الورقة بمسح للأدبيات الخاصة بالشرق الأوسط في الأدب الاقتصادي الأكاديمي. وشمل هذا المسح كتاب G.Fishelson عن التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط 1986،

وكتاب S.Fisher وآخرون عن اقتصاديات سلام الشرق الأوسط، 1993، ودراسة P.Clawson و H.Rosen عن النتائج الاقتصادية السلمية لاسرائيل وفلسطين والأردن ، 1991، وتقرير هارفارد، 1993، وورقة محمود عبدالفضيل عن مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية، 1993، وأخيراً ورقة سعيد النجار " نحو استراتيجية عربية للسلام "، 1994. انتقلت الورقة بعد ذلك لعرض عن الشرق الأوسط في ظل معاهدات واتفاقيات السلام. وفي حين لم تتناول معاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية فكرة التعاون الاقليمي، واكتفت بالتعاون الثنائي، يلاحظ مقدم الورقة أن معهادة السلام الأردنية - الاسرائيلية تناولت التعاون الثنائي في اطار أوسع من التعاون الاقليمي اقتصادياً، وتبنت هذه الاتفاقية فكرة الشرق أوسطية بمعناها الواسع، وفكرة انهاء المقاطعة، واقامة منطقة حرة للتجارة. أما اتفاق اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية " اعلان المباديء حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي " فقد تبنى توجهاً صريحاً للشرق أوسطية من خلال تعاون وتكامل إقليمي. وأخيراً تناولت الورقة تطور مفهوم الشرق أوسطية في ظل المفاوضات والمؤتمرات الدولية. وتبدأ الورقة هنا بالاجتماع الافتتاحي للمفاوضات متعددة الأطراف في موسكو 1992، حين وجهت الدعوة الأميركية إلى تحويل الشرق الأوسط من مجرد مفهوم جغرافي إلى معنى اقتصادي وسياسي وانساني. وقد أشار نائب وزير خارجية اسرائيل، آنذاك، في الاجتماع الأول للمفاوضات متعددة الأطراف في موسكو، 1992، إلى عدم الاكتراث بمرجعية السلام والتكامل الاقليمي، والتركيز على ضرورة وقف الحروب. وتشير الورقة إلى أن التطور الرئيسي في مفهوم الشرق أوسطية حصل بعد تشكيل حكومة العمل (1992-1996)، من خلال الدعوة إلى سوق مشتركة في شرق أوسط جديد. وتبع ذلك، الاجتماع الأول لمجموعة التنمية الاقتصادية الاقليمية، بروكسل 1997، الذي نادى بالمشاركة في الموارد الطبيعية والتكنولوجية والبشرية والتعاون في البحث العلمي وتوسيع الأسواق واقامة صندوق اقليمي للتنمية في الشرق الأوسط. وتشير الورقة أيضاً إلى مقترحات خطة عمل كوبنهاغن التي أقرتها 14 دولة عربية بعد شهرين من اعلان المباديء، وتضمنت 35 مشروعاً. أما الاجتماع الأخير لمجموعة عمل التنمية الاقتصادية الاقليمية في الرباط، 1994، فقد ركز على ضرورة تطبيق خطة عمل كوبنهاغن، وتأسيس لجنة للمتابعة.

وتتطرق الورقة بعد ذلك إلى مؤتمرات القمة الاقتصادية التي بدأت في الدار البيضاء، 1994، وعمان، 1995، والتي نصّبت اسرائيل نفسها فيها كقائدة للتوجهات الاقتصادية والسياسة في المنطقة. ثم تشير الورقة لمؤتمر القاهرة الاقتصادي للشرق الأوسط، 1996، الذي عقد بعد تردد من مصر. ويرى مقدم الورقة أن المؤتمر الأخير تبنى دفع التنمية الاقتصادية وليس تنشيط مشروع التعاون الاقليمي الشرق أوسطي. وقد عقدت الولايات المتحدة وروسيا اتفاقية مع الأمم المتحدة لتأسيس بنك للتنمية الافريقي للشرق الأوسط، مقره القاهرة. وتشير الورقة، أخيرا، إلى آخر مؤتمر اقتصادي عقد في الدوحة عام 1997، الذي قاطعته أغلب الأقطار العربي، وذلك بسبب الاحباطات المتراكمة لمسيرة السلام في المنطقة.